



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر

2025



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع

تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر
2025

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر
خبير اقتصادي

اعتماد

جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام





تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الرابع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الرابع من عام 2025.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. والجزء الثاني، يستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصص الجزء الثالث لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط. ويتناول الجزء الرابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويتطرق الجزء الخامس إلى الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب. ويستعرض الجزء السادس والأخير من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الرابع الأول من عام 2026.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على التطورات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولـي التوفيق ،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الأول من عام 2026
11	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
15	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
15	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
15	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
21	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
21	- أسعار الغازولين الممتاز
24	- أسعار زيت الغاز
25	- أسعار زيت الوقود
25	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام
25	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
25	الإمدادات النفطية العالمية
27	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
27	- دول أوبك
27	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
28	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
31	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
35	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة
36	الطلب العالمي على النفط
37	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
39	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
42	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
42	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
44	- المخزون التجاري العالمي
45	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العالمي)
45	- المخزون الاستراتيجي
46	- إجمالي المخزون العالمي
47	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
47	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
48	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
48	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
49	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
49	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
52	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
54	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
61	ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
61	1. قرارات أوبك+ في إطار سياسة العودة التدريجية والمرنة لتعديلات الإنتاج الطوعية
62	2. الإغلاق الحكومي الأمريكي
63	3. تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا
66	4. ارتفاع أسعار ناقلات النفط الخام إلى أعلى مستوياتها منذ عدة أعوام
68	رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك
68	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
69	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
70	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
71	خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
71	1. أسعار النفط الخام
71	2. الإمدادات النفطية العالمية
72	3. الطلب العالمي على النفط
73	سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربيع الأول 2026



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
14	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
16	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبرك
17	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبرك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
18	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
24	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
26	الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
28	الشكل (7) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
32	الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
32	الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح
33	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
34	الشكل (11) إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian"
35	الشكل (12) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
37	الشكل (13) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
44	الشكل (14) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
46	الشكل (15) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
60	الشكل (16) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
69	الشكل (17) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام الصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبرك
70	الشكل (18) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبرك



رقم الصفحة	قائمة الجداول
13	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
16	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
23	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
26	الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
33	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
36	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
38	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
41	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
47	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
51	الجدول (10) تطور صافي واردات (الصادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
51	الجدول (11) تطور صافي واردات (الصادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
59	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
61	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (نوفمبر 2025 – مارس 2026)
68	الجدول (14) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



المؤشرات الرئيسية للسوق البترولي العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام

الأسعار الفورية

سلة خامات أوبك: **63.8** دولار/برميل

خام برنت: **63.7** دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: **59.2** دولار/برميل

الأسعار الآجلة

عقود خام برنت: **63.1** دولار/برميل

عقود خام غرب تكساس الأمريكي: **59.1** دولار/برميل

الإمدادات النفطية

الدول الأعضاء في أوبك: **28.3** مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: **105.3** مليون برميل/يوم

دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون: **34.4** مليون برميل/يوم

دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون: **17.2** مليون برميل/يوم

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: **53.7** مليون برميل/يوم

النفط الصخري الأمريكي: **9.196** مليون برميل/يوم



الطلب على النفط

الدول الأعضاء في أوبك: **6.3** مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: **106.6** مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: **46.5** مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: **60.1** مليون برميل/يوم





المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية

خلال الربع الرابع من عام 2025

المخزونات النفطية

الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية: 9.648 مليار برميل
المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 2.872 مليار برميل
المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 3.614 مليار برميل
المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العام): 1.596 مليار برميل
المخزون الاستراتيجي: 1.565 مليار برميل



التجارة النفطية

الولايات المتحدة الأمريكية
الواردات: 5.9 مليون ب/ي من النفط الخام، 1.7 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
ال الصادرات: 4.0 مليون ب/ي من النفط الخام، 7.2 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
الصين
الواردات: 12.3 مليون ب/ي من النفط الخام، 0.9 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
ال الصادرات: 1.2 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
الهند
الواردات: 5.1 مليون ب/ي من النفط الخام، 1 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
ال الصادرات: 1.3 مليون ب/ي من المنتجات النفطية



صناعة تكرير النفط الخام

اجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية: 81.6 مليون ب/ي
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.9 مليون ب/ي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 35.7 مليون ب/ي





المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025

الصادرات النفط الخام المقدرة لدول أوبك



- كمية الصادرات المقدرة لدول أوبك: 17.5 مليون ب/ي
- قيمة الصادرات المقدرة لدول أوبك: 103.8 مليار دولار

الافتراضات المستقبلية على المدى القريب

الإمدادات النفطية في الربع الأول من عام 2026

توقعات منظمة أوبك: 54.3 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 106.9 مليون ب/ي

دول أوبك: 33.7 مليون ب/ي

دول خارج أوبك: 73.2 مليون ب/ي

الطلب على النفط في الربع الأول من عام 2026

توقعات منظمة أوبك:

الإجمالي العالمي: 105.6 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.3 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 60.3 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 103.4 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.5 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 57.9 مليون ب/ي

أسعار النفط الخام في الربع الأول من عام 2026

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

خام برنت: 58.9 دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: 54.9 دولار/برميل

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

وأصل أداء الاقتصاد العالمي تباطؤ النسبي خلال الربع الرابع من عام 2025، مدفوعاً بتراجع زخم النشاط الصناعي وضعف الطلب الاستثماري – لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث تسبب ارتفاع تكاليف التمويل واستمرار حالة عدم اليقين في الحد من توسيع الاستثمارات، في حين ظل الاستهلاك الخاص متماساً نسبياً بدعم من تحسن أوضاع سوق العمل. وفي المقابل، أظهرت بعض الاقتصادات الناشئة أداءً أفضل نسبياً، مستفيدة من تحسن الطلب المحلي واستمرار الإنفاق على البنية التحتية، وإن ظل هذا الأداء عرضة لتقiplيات التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف. وواصلت معدلات التضخم اتجاهها النزولي مقارنة بذروتها في الأعوام السابقة، إلا أنها ظلت أعلى من المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية في عدد من الدول، مما ساهم في استمرار النهج الحذر في السياسات النقدية، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً لفترة أطول مما كان متوقعاً. واستمر ضعف وتيرة نمو التجارة العالمية، على خلفية تباطؤ الطلب العالمي، وتصاعد السياسات الحمائية، واستمرار إعادة تشكيل سلاسل الإمدادات.

وفي هذا السياق، يشير بنك الاحتياطي الفيدرالي في ولاية أتلانتا، إلى نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2025 بمعدل 5.1%， مدفوعاً بمروره الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع الصادرات رغم التحديات الاقتصادية العالمية، وطفرة الاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، فضلاً عن زيادة الإنفاق الحكومي. في حين تأثر الاقتصاد الأمريكي سلباً بالإغلاق الحكومي الأطول الذي استمر من 1 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2025، حيث شهد توقف جزئي للعديد من الخدمات الحكومية الفيدرالية وتعليق صدور البيانات الاقتصادية الرسمية، وارتفاع متوسط الرسوم الجمركية، وتباطؤ سوق العمل في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى مستوى له في أربعة أعوام، إلى جانب ضعف الاستثمار السكني.

وحقق الاقتصاد الصيني أضعف وتيرة نمو له منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام بلغت 4.5% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى ضعف الطلب المحلي في ظل استمرار تباطؤ نمو مبيعات التجزئة التي سجلت في شهر ديسمبر 2025 أدنى مستوى لها منذ جائحة فيروس كورونا، وتراجع الاستثمارات في الأصول الثابتة - لا سيما في قطاع العقارات الذي يعاني من أزمة ديون مستمرة رغم تخفيضات



أسعار الفائدة وتحفييف القيود على شراء المنازل، فضلاً عن تلاشي أثر البرامج الحكومية الهدافة إلى تحفيز الإنفاق على السلع. في حين كان لارتفاع الإنتاج الصناعي، وقوة الصادرات بدعم من تنويع أسواقها بعيداً عن الولايات المتحدة بسبب التوترات التجارية، دوراً في تعزيز النشاط الاقتصادي.

وتواصل ضعف نمو اقتصاد منطقة اليورو، مع وجود تفاوت بين دول المنطقة، حيث أظهرت أحدث بيانات "Eurostat" أن مبيعات التجزئة في ألمانيا - أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي - شهدت نمواً بوتيرة أبطأ من المتوسط في شهر نوفمبر 2025، في حين واصلت انتعاشها في إسبانيا، وسجلت أداء أفضل من المتوقع في فرنسا. كما ارتفع الإنتاج الصناعي في ألمانيا بدعم من زيادة الطلبيات، في حين استمر تراجع الصادرات متأثرة بانخفاض المبيعات إلى الولايات المتحدة. وبشكل عام، تعكس تلك المؤشرات صموداً نسبياً في أداء اقتصاد منطقة اليورو بدعم من الإنفاق الحكومي المتزايد، ورغم الاضطرابات الجيوسياسية والتجارية.

واستمراراً للسعي نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، اتخذت دول أوبك+ الثماني التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام (السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان) عدة قرارات، تمثلت في إجراء زيادة على أساس شهري لإنتاجها بمقدار 137 ألف ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2025. قبل أن تقرر تعليق تلك الزيادات خلال الربع الأول من عام 2026 بسبب التغيرات الموسمية في الطلب، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لمواصلة تعليق أو إلغاء تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية وفقاً لتطورات ظروف سوق النفط.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2026، إلى أن مخاطر التطورات السلبية ما زالت تهيمن على آفاق نمو الاقتصاد العالمي، حيث يمكن أن يؤدي إعادة تقييم توقعات نمو الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى تراجع الاستثمار وتصحيح مفاجئ في الأسواق المالية. كما قد تتصاعد التوترات التجارية، مما يطيل أمد حالة عدم اليقين ويزيد الضغوط على النشاط الاقتصادي. ويمكن أن تنشأ توترات جيوسياسية جديدة تؤدي

إلى مستويات إضافية من عدم اليقين، وتأثير على الأسواق المالية وسلسل الإمدادات وأسعار السلع. كما أن ارتفاع العجز المالي وزيادة الدين العام سيشكل ضغط متزايد على أسعار الفائدة طويلة الأجل. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يحقق النشاط الاقتصادي دفعة إضافية من خلال الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والتي قد تتحول في نهاية المطاف إلى نمو مستدام إذا ما أدت إلى مكاسب قوية في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال. كما يمكن أن يؤدي تراجع التوترات التجارية إلى انخفاض التعريفات الجمركية والحد من حالات عدم اليقين.

وتنبأ التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادي، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 بمعدل 3.3%， وهو مستوى أعلى من التقديرات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%. كما تشير التوقعات إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيظل مستقرًا عند معدل 3.3% في عام 2026، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.1%， كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2025-2026)، (%)

التغير في التوقعات الأولية		التوقعات الأولية أكتوبر 2025		التوقعات الأولية يناير 2026		التوقعات الأولية أبريل 2025
2026	2025	2026	2025	2026	2025	
0.2	0.1	3.1	3.2	3.3	3.3	العالم
0.2	0.1	1.6	1.6	1.8	1.7	الاقتصادات المتقدمة
0.3	0.1	2.1	2.0	2.4	2.1	الولايات المتحدة
0.2	0.2	1.1	1.2	1.3	1.4	منطقة اليورو
—	0.1	1.3	1.3	1.3	1.4	المملكة المتحدة
0.1	—	0.6	1.1	0.7	1.1	اليابان
0.3	0.2	4.2	4.8	4.5	5.0	الصين
0.2	0.7	6.2	6.6	6.4	7.3	الهند
(0.3)	0.1	1.9	2.4	1.6	2.5	البرازيل
(0.2)	—	1.0	0.6	0.8	0.6	روسيا

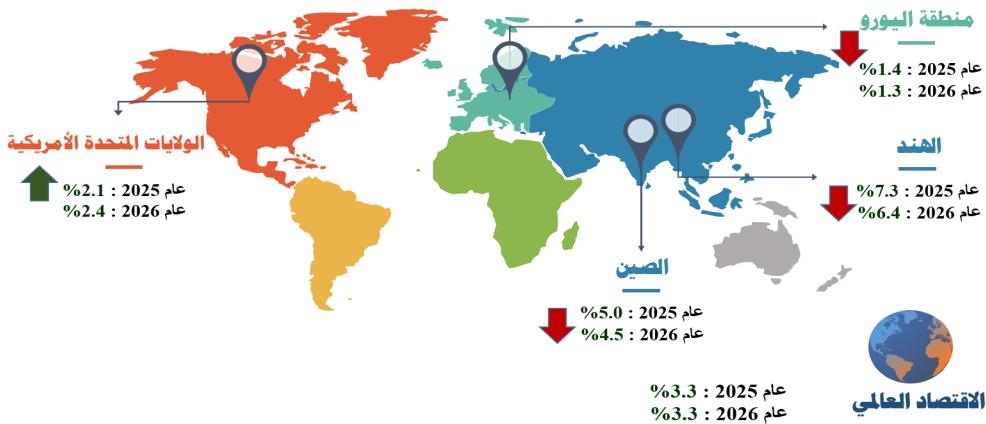
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2025، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2026.



الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، 2025 – 2026 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2026.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2026 بمعدل 1.8% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.6%，ويعزى ذلك إلى تيسير السياسة المالية، وخفض سعر الفائدة، والتراجع التدريجي لتأثير ارتفاع الحواجز التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن تحسن الإنفاق الحكومي في منطقة اليورو – لا سيما في ألمانيا، مع انحسار الضغوط التضخمية واستقرار الأوضاع المالية، رغم استمرار التحديات الهيكلية وضعف أداء القطاع الصناعي المرتبط في ظل ارتفاع أسعار الطاقة المرتبط بالأزمة الروسية الأوكرانية. وكذلك حزم التحفيز المالي الجديدة في اليابان، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث ارتفعت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين لعام 2026 إلى 4.5% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 4.2%，بدعم من انخفاض معدلات التعرفة الجمركية الأمريكية الفعلية على السلع الصينية نتيجة للهدنة التجارية التي تم الاتفاق عليها في شهر نوفمبر 2025 بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة لمدة عام، بالإضافة إلى إجراءات التحفيز الاقتصادي التي يفترض تنفيذها على مدى عامين. كما ارتفعت تقديرات النمو الاقتصادي في الهند إلى 6.4% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.2%，

انعكاساً لانخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة والأعباء الضريبية وقوة الصادرات من الخدمات. في حين يتوقع أن يشهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 0.8% في عام 2026 وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 1%， بسبب إبقاء المركزي على سعر الفائدة الرئيسي مرتفعاً لمكافحة التضخم وهو ما قيد الطلب المحلي، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الانتهان والضرائب، وانخفاض الإيرادات البترولية على خلفية العقوبات المفروضة عليه منذ بدء التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2025 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام انخفاضاً متواصلاً خلال الربع الرابع من عام 2025، حيث انخفضت في شهر أكتوبر متأثرة بعمليات البيع المكثفة في سوق العقود الآجلة، وتراجع علاوات مخاطر انقطاع الإمدادات، وانخفضت طلب المصافي في ظل انقطاعات مُخططة وغير مُخططة لها في مراكز التكرير الرئيسية، فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية خلال النصف الأول من الشهر. وواصلت الأسعار الفورية انخفاضها في شهر نوفمبر بسبب ضغوط البيع في أسواق العقود الآجلة، وارتفاع أسعار الشحن، وسعى المصافي للحفاظ على انخفاض المخزونات لتجنب الأعباء الضريبية المرتفعة التي تفرض على المخزونات القائمة في نهاية العام. وفي شهر ديسمبر، انخفضت الأسعار الفورية نتيجة تزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة، وتأثيرها السلبي على معنويات السوق.

ويشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبلك خلال الربع الرابع من عام 2025 بمقدار 6.6 دولار/برميل، أي بنسبة 9.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 63.8 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنسبة 13.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح الجدول (2) والشكل (2)، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبلك خلال الفترة (2024 – 2025).



الجدول (2)

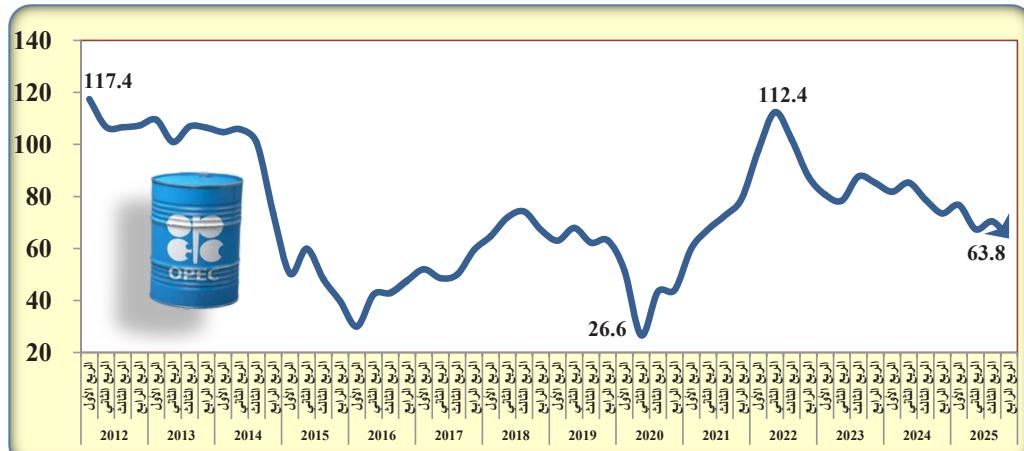
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2025 – 2024)
(دولار/برميل)

الخامات	التغير عن							
	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2024	الربع الرابع 2025
سلة أوبك منها :								
خليط الصحراء الجزائري	(9.7)	(6.6)	63.8	70.4	67.4	76.7	73.5	
العربي الخفيف السعودي	(11.3)	(5.8)	64.4	70.2	67.9	76.4	75.7	
مربان الاماراتي	(9.7)	(6.7)	65.3	72.1	68.9	78.5	75.0	
خام التصدير الكويتي	(8.9)	(5.7)	64.8	70.5	67.1	76.9	73.7	
السدرة الليبي	(9.9)	(7.3)	64.1	71.4	68.0	78.0	74.0	
البصرة العراقي	(9.0)	(5.4)	63.6	69.0	67.2	74.2	72.6	
خام غرب تكساس	(9.0)	(6.9)	63.3	70.2	67.0	75.8	72.2	
خامات أخرى :								
دبي	(9.7)	(6.3)	63.8	70.1	66.8	77.0	73.4	
البحري القطري	(8.9)	(6.3)	65.3	71.6	68.1	79.2	74.2	
برنت	(10.9)	(5.4)	63.7	69.0	67.7	75.6	74.5	
خام غرب تكساس	(11.1)	(5.8)	59.2	65.0	64.0	71.5	70.3	

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (نوفمبر 2024 – يناير 2026).

الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012-2025)
(دولار/برميل)



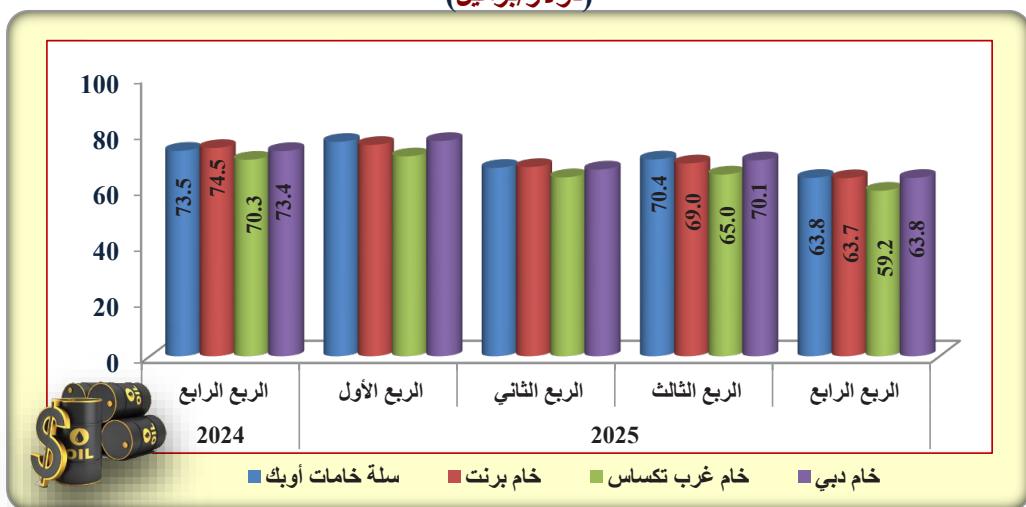
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أبريل 2012 – يناير 2025).

شهد الربع الرابع من عام 2025 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكثيري المنخفض والنفط المتوسط المحتوى الكثيري. فعلى سبيل المثال، تقلصت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت API – 38.3° (ممثلاً للنفط الخفيف) ومتوسط سعر خام دبي 31° API (ممثلاً للنفط المتوسط) إلى حوالي 0.1 دولار/برميل فقط لصالح خام دبي مقارنة بحوالي 1.1 دولار/برميل لصالح خام دبي أيضاً في الربع السابق. في حين انخفض متوسط سعر خام برنت بواقع 0.1 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بانخفاض بلغ 1.3 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بمقدار 6.3 دولار/برميل ليصل إلى نحو 63.8 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بمقدار 5.4 دولار/برميل ليبلغ 63.7 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بمقدار 5.8 دولار/برميل ليبلغ نحو 59.2 دولار/برميل. ويتبين تطور فروقات الأسعار من **الشكل (3)** والجدول **(2)**.

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024-2025) (دولار/برميل)



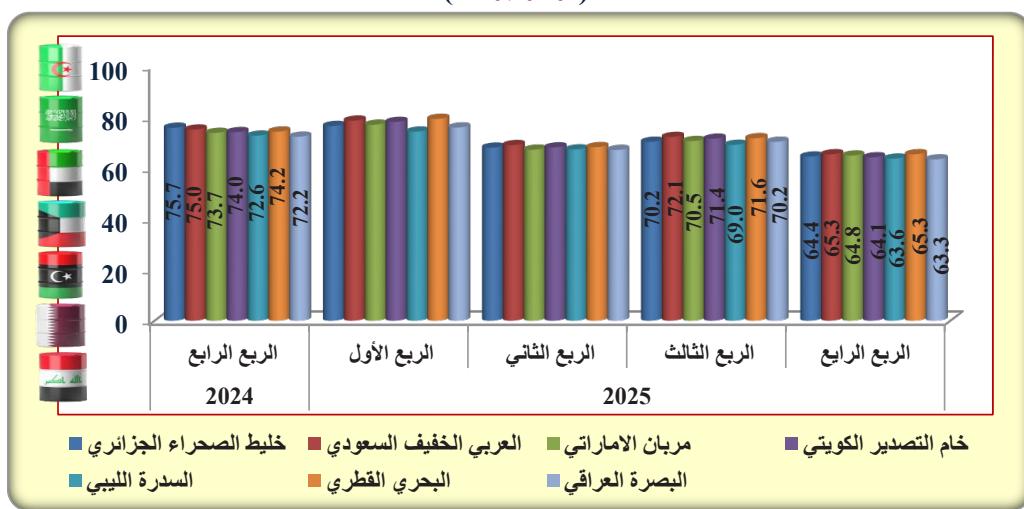
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (نوفمبر 2024 – يناير 2026).



وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2025 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت ذات المنحنى، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 9.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 65.3 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 12.9% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 10.2% ليبلغ 64.1 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 13.4% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 64.8 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 12.1% على أساس سنوي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 7.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ حوالي 63.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 12.4% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار خام خليط الصحراء الجزائري والخام البحري القطري وخام البصرة العراقي بنسبة 8.3% و 8.8% و 9.9% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 64.4 دولار/برميل و 65.3 دولار/برميل و 63.3 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفًا.

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، (2025-2024)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (نوفمبر 2024 - يناير 2026).

بـ. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفض متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الأجلة (بورصة نيويورك التجارية Nytex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الرابع من عام 2025. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 7.4% لتصل إلى 63.1 دولار/برميل، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 8.9% لتصل إلى 59.1 دولار/برميل. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

- تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بإمكانية تعطل الإمدادات، عقب إعلان الرئيس الأمريكي التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم.
 - سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، مما يمهد الطريق لرفع العقوبات الغربية المفروضة على قطاع النفط الروسي وعودة صادراته إلى الأسواق العالمية.
 - ارتفاع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام إلى أعلى مستوى أسبوعي مسجل له على الإطلاق وهو نحو 13.9 مليون ب/ي.
 - توقعات وكالة الطاقة الدولية بإمكانية حدوث فائض في الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2026.
 - تنامي المخاوف من أن يؤدي أطول إغلاق حكومي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تباطؤ نمو أكبر اقتصاد عالمي، ومن ثم تراجع الطلب على النفط.
 - تجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين - أكبر مستهلكين للنفط في العالم، بفرض رسوم موافٍ إضافية على السفن التي تحمل البضائع بينهما، مع تهديد الرئيس الأمريكي بفرض تعرفات جمركية متزايدة على الصين، على خلفية قيامها بتوسيع الضوابط على صادراتها من المعادن النادرة، وهو ما قد يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد العالمي، ويضعف الطلب على النفط.
 - استئناف صادرات النفط الخام عبر خط أنابيب من إقليم كردستان في العراق إلى ميناء جيهان التركي للمرة الأولى منذ عامين ونصف.
 - انخفاض أحجام التداول عقود النفط الخام في الأسواق الأجلة خلال عطلات نهاية العام.

ومن جانب آخر، فقد ساهمت عدة عوامل في الحد من انخفاض أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025، أهمها:



- استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، مصحوباً بتصعيد ملحوظ في استهداف البنية التحتية للطاقة الروسية، شمل كل من مصفاة «Orsk» النفطية القريبة من الحدود مع كازاخستان، وميناء "Novorossiysk" الذي تبلغ صادراته النفطية حوالي 2.2 مليون ب/ي، وخط أنابيب بحر قزوين الذي ينقل قرابة 1.5% من إمدادات النفط الخام العالمية، فضلاً عن استهداف ناقلات النفط الروسية في البحر المتوسط، والسفن والخدمات اللوجستية البحرية في منطقة البحر الأسود، وكذلك موقع التصدير وناقلات النفط التابعة لما يُعرف بأسطول الظل. وقد عزز هذا التصعيد من المخاوف بشأن احتمال تراجع تدفقات النفط الروسية إلى الأسواق العالمية.
- دخول العقوبات الأمريكية المفروضة على شركة "Rosneft" وشركة "Lukoil" حيز التنفيذ، وقيام بريطانيا بفرض حزمة عقوبات على أكبر شركتي نفط في روسيا Lukoil و Rosneft، و حوالي 51 ناقلة نفط تابعة لأسطول الظل، مما قد يؤدي إلى انقطاع تدفقات النفط الروسية.
- إلغاء الشركات الصينية الحكومية بعض الشحنات الفورية من النفط الخام الروسي، وتوقف مصافي التكرير الهندية عن تقديم طلبات جديدة لشراء النفط الروسي الذي يمثل نحو ثلث وارداتها النفطية، عقب دخول العقوبات الأمريكية المفروضة على شركتي Lukoil و Rosneft حيز التنفيذ.
- التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، وما يرتبط بها من عقوبات يمكن أن تحد من الصادرات النفطية للدولة العضو في منظمة أوبك البالغة نحو 600 ألف ب/ي، حيث قرر الرئيس الأمريكي فرض حصار على جميع ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات التي تدخل فنزويلا أو تغادرها، مما تسبب في تضاؤل سعة التخزين، ومن ثم زيادة مخاطر إيقاف بعض عمليات الإنتاج في فنزويلا.
- تراجع المخاوف من إمكانية حدوث فائض في الإمدادات النفطية، على خلفية قرار دول أوبك+ (السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان) زيادة إنتاجها بشكل أقل من المتوقع بمقدار 137 ألف ب/ي في نوفمبر وديسمبر 2025، مع تعليق زيادات الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026، نظراً لعوامل الطلب الموسمية.
- توصل الولايات المتحدة الأمريكية والصين – أكبر اقتصادين عالميين إلى هدنة تجارية بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما لمدة عام.



- انتهاء أطول فترة إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، مما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، ويدعم توقعات نمو الطلب على النفط الخام.
- اندلاع حريق في مصفاة تابعة لشركة "BP" في مدينة Whiting بولاية "Indiana" الأمريكية، مما قد يؤدي إلى اضطراب في أسعار المشتقات النفطية.
- تعليق صادرات النفط من البحر الأسود عن طريق اتحاد خط أنابيب بحر قزوين المسؤول عن نقل النفط من كازاخستان بسبب سوء الأحوال الجوية، واستهداف ميناء "Yuzhnaya Ozereevka" الواقع على البحر الأسود، والمسؤول عن 80% من صادرات النفط الكازاخستانية.

شهد الرابع الثالث من عام 2025 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الرابع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما في شهر أكتوبر 2025 إلى 3.88 دولار للبرميل، في ظل تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية التي كانت تدعم أسعار خام برنت، وانخفاض المخزونات في مركز التخزين الرئيسي "Cushing" الذي قدم دعم لأسعار خام غرب تكساس الأمريكي. وتوسيع متوسط الفروقات بعد ذلك ليبلغ 4.18 دولار للبرميل في شهر نوفمبر، حيث تعرض خام غرب تكساس لضغط نتيجة ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية وتوقعات ارتفاع الإنتاج الأمريكي. وتقلص متوسط الفروقات مجدداً في شهر ديسمبر إلى 3.76 دولار للبرميل، حيث تلقى خام برنت دعماً من الطلب القوي في شمال غرب أوروبا.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة انخفاضاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الرابع الرابع من عام 2025 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق البحر المتوسط خلال الرابع الرابع 2025 بنسبة 4.6% بالمقارنة مع الرابع السابق ليصل إلى 82.5 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة بنسبة



1.2% على أساس فصلي ليبلغ نحو 79.5 دولار/برميل. وانخفاض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام خلال الربع الرابع 2025 بنسبة 2.9% على أساس فصلي ليبلغ 89.8 دولار/برميل، حيث تراجعت الأسعار في شهر أكتوبر 2025 متأثرة بضعف الطلب الموسمي، قبل ان تلتقي دعماً من تمديد الفترة الزمنية لصيانة المصافي وارتفاع تدفقات الغازولين من أوروبا إلى غرب إفريقيا في شهر نوفمبر، وعاودت أسعار الغازولين انخفاضها في شهر ديسمبر انعكاساً لتراجع تلك التدفقات وسط ضعف الطلب الإقليمي.

كما انخفض متوسط السعر في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 8.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 86.3 دولار/برميل. تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. عادة ما تكون أسعار الغازولين بالتجزئة هي الأعلى في ولايات الساحل الغربي لعدة أسباب وهي، محدودية الارتباط بمراكم التكرير الرئيسية، ومحدودية الإمدادات والطلب المحلي، والضرائب الأعلى من المتوسط، ومواصفات الغازولين في ولاية "كاليفورنيا" التي تجعل إنتاج الغازولين أكثر تكلفة. وبالمقارنة، عادة ما تكون أسعار الغازولين في ولايات ساحل الخليج هي الأقل حيث تضم نصف طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، وينتج فيها غازولين أكثر مما يستهلك، كما أن الضرائب في تلك الولايات أقل من المتوسط الوطني. هذا وقد انخفض متوسط سعر التجزئة للغازولين العادي (المعدل وفقاً للتضخم) في الولايات المتحدة إلى حوالي 2.98 دولار للجالون في الأول من ديسمبر 2025، وهو أدنى مستوى له منذ شهر فبراير 2024، في ظل انخفاض أسعار النفط الخام التي تمثل حوالي نصف سعر التجزئة للغازولين. وقد حفقت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربع خلال الربع الرابع 2025، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).



الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2024–2025 (دولار/برميل)

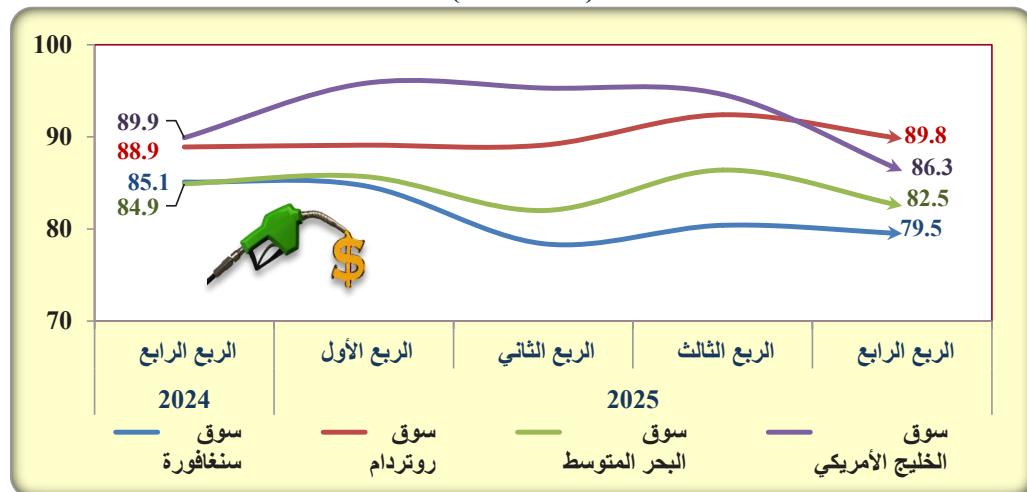
السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الرابع 2024	سنغافورة	85.1	88.2
	روتردام	88.9	72.5
	البحر المتوسط	84.9	76.2
	الخليج الأمريكي	89.9	66.9
الربع الأول 2025	سنغافورة	84.7	90.0
	روتردام	89.1	74.7
	البحر المتوسط	85.7	77.6
	الخليج الأمريكي	95.8	67.4
الربع الثاني	سنغافورة	78.4	80.9
	روتردام	89.1	69.7
	البحر المتوسط	82.0	73.7
	الخليج الأمريكي	95.3	62.0
الربع الثالث	سنغافورة	80.4	86.7
	روتردام	92.4	70.4
	البحر المتوسط	86.4	74.5
	الخليج الأمريكي	94.6	64.0
الربع الرابع	سنغافورة	79.5	86.6
	روتردام	89.8	60.6
	البحر المتوسط	82.5	64.8
	الخليج الأمريكي	86.3	55.7
النغير عن	سنغافورة	(0.9)	(0.1)
	روتردام	(2.6)	(9.8)
	البحر المتوسط	(4.0)	(9.6)
	الخليج الأمريكي	(8.3)	(8.3)
الربع الرابع 2024	سنغافورة	(5.7)	(1.6)
	روتردام	0.8	(11.9)
	البحر المتوسط	(2.4)	(11.4)
	الخليج الأمريكي	(3.6)	(11.2)

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (نوفمبر 2024 – يناير 2026).



الشكل (5)

المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2024-2025)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (نوفمبر 2024 – يناير 2026).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2025 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق روتردام وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 92.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 1.9% بالمقارنة مع الربع السابق. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 91.9 دولار/برميل بنسبة انخفاض 2% بالمقارنة مع الربع السابق. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ حوالي 87.8 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع السابق. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 84.2 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 2.6% على أساس فصلي، وبنسبة انخفاض 1.4% على أساس سنوي. هذا ومن المتوقع أن تشهد أسعار زيت الغاز انتعاشاً، تزامناً مع تطبيق حزمة العقوبات الثامنة عشرة للاتحاد الأوروبي في 21 يناير 2026، والتي تحظر استيراد المنتجات المكررة المشتقة من النفط الخام الروسي إلى أوروبا.



- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 0.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 86.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 1.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 12.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 64.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 14.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في سوق روتردام بنسبة 13.9% على أساس فصلي ليصل إلى نحو 60.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 16.4% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 12.9% على أساس فصلي ليبلغ 55.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 16.7% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

ساد خلال الربع الرابع من عام 2025 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹) انخفاضاً بلغ حوالي 0.8 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2025، أي بنسبة نحو 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 105.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون “Doc”， وانخفض Declaration of Cooperation، وانخفض الإمدادات من دول الأمريكتين (الولايات المتحدة الأمريكية) ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أمريكا اللاتينية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

¹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024 – 2025) (مليون برميل/ يوم)

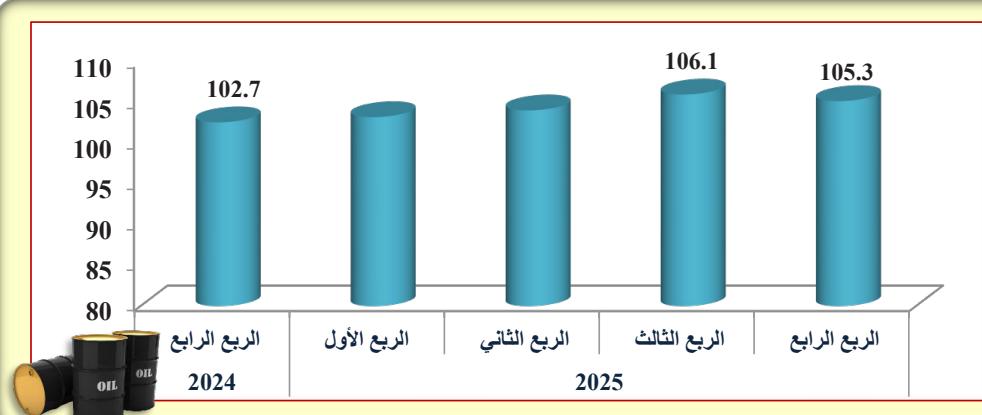
النفطية العالمية	الإجمالي الإمدادات	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون ²		
			دول أوبك	دول خارج أوبك	الإجمالي
	102.7	53.6	49.1	16.7	32.4
	103.3	53.7	49.6	16.9	32.7
	104.1	54.2	50.0	17.0	33.0
	106.1	55.0	51.1	17.3	33.8
	105.3	53.7	51.6	17.2	34.4
(0.8)	(1.3)	0.5	(0.1)	0.5	2025
2.6	0.1	2.5	0.6	2.0	الربع الرابع 2024

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، (ديسمبر 2024 – يناير 2026).

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2025) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، (ديسمبر 2024 – يناير 2026).

² الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، والكونغو، واليابان، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشرون دولة من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازاخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، ومالطا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).



■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2025 بقدر 544 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 34.4 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع 2025، فقد بلغت نحو 32.7%， وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل في الربع السابق البالغ نحو 31.9%， كما يوضح [الشكل \(7\) والجدول \(4\) المشار إليه آنفًا](#).

وفي هذا السياق، ارتفعت إمدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الرابع 2025 بقدر 544 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.489 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 5.9 مليون برميل/يوم. ويعزى ارتفاع إمدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى قرارات دول أوبك+ الثماني التي أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، بإجراء زيادة شهرية في الإنتاج خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر) 2025 بقدر 137 ألف ب/ي، من أصل التخفيضات الطوعية الإضافية المعلنة في أبريل 2023 والبالغة 1.65 مليون برميل/يوم. هذا وقد ارتفعت إمدادات المملكة العربية السعودية بقدر 338 ألف ب/ي لتبلغ نحو 10 مليون ب/ي، ودولة الإمارات العربية بقدر 114 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 3.4 مليون ب/ي، وجمهورية العراق بقدر 99 ألف ب/ي لتصل على نحو 4.1 مليون ب/ي، ودولة الكويت بقدر 76 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 2.6 مليون ب/ي، والجمهورية الجزائرية بقدر 22 ألف ب/ي لتبلغ نحو 963 ألف ب/ي. في حين كان لانخفاض إمدادات كل من إيران (46 ألف ب/ي)، ونيجيريا (28 ألف ب/ي) ودولة ليبيا (16 ألف ب/ي)، وفنزويلا (8 ألف ب/ي)، والجابون (4 ألف ب/ي)، والكونغو (3 ألف ب/ي)، وغينيا الاستوائية (1 ألف ب/ي) دوراً في الحد من ارتفاع إمدادات دول أوبك في الربع الرابع 2025.

- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول العشر المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الرابع 2025 بقدر 67 ألف برميل/يوم،



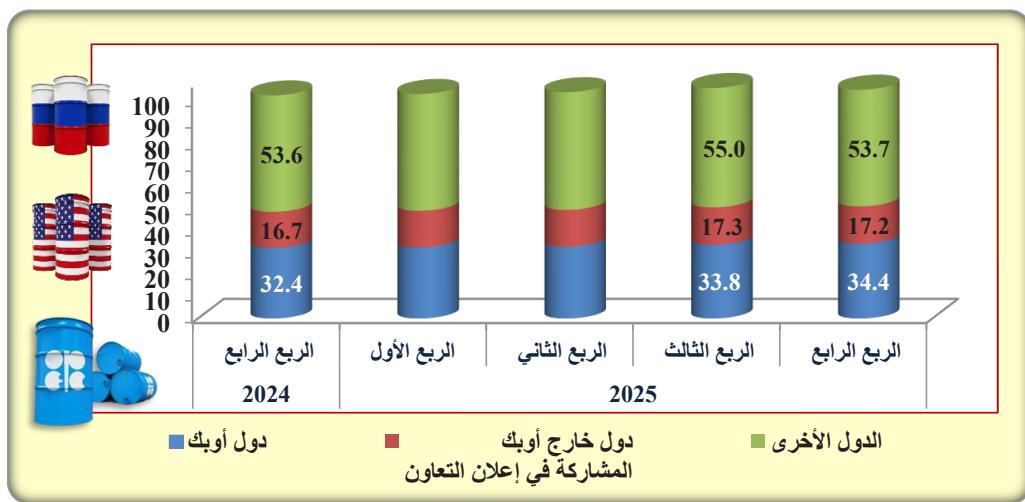
أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 17.2 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الإمدادات من كازاخستان بمقادير 189 ألف ب/ي متأثرة بالتراجع الحاد في إنتاج حقل "Tengiz" في شهر ديسمبر، في ظل تعطل الصادرات عبر خط أنابيب بحر قزوين، بسبب اضطرابات الطقس واستهداف ميناء "Yuzhnaya Ozereevka" الواقع على البحر الأسود، والمسؤول عن نحو 80% من صادرات النفط الكازاخستانية. فضلاً عن انخفاض الإمدادات النفطية من المكسيك (22 ألف ب/ي)، وجنوب السودان (11 ألف ب/ي)، والسودان (4 ألف ب/ي)، والبحرين (1 ألف ب/ي). في حين كان لارتفاع الإمدادات من روسيا (145 ألف ب/ي) وسلطنة عُمان (19 ألف ب/ي) بدعم من قرارات دول أوبك+، وبروناي (4 ألف ب/ي)، وأذربيجان (ألفين ب/ي)، دوراً في الحد من تراجع إجمالي إمدادات دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون.

■ إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.7 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، (ديسمبر 2024 – يناير 2026).



حيث انخفضت إمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³، بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق. وفي هذا السياق، انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسائل الغاز الطبيعي غير التقليدية بمقدار 940 ألف ب/ي ليبلغ نحو 21.9 مليون ب/ي، متأثراً بتراجع نشاط الحفر – لا سيما خلال شهري نوفمبر وديسمبر – في ظل انخفاض أسعار النفط الخام، وهو ما دفع شركات الطاقة إلى التركيز على الانضباط المالي بدلاً من التوسيع الإنتاجي. كما تسببت أعمال الصيانة الموسمية والتوقفات التشغيلية المحدودة في بعض الحقول البحرية والبرية في خفض الإنتاج. ويأتي ذلك على الرغم من تسجيل إنتاج النفط الخام الأمريكي مستوى قياسي جديد في شهر أكتوبر 2025 هو الأعلى منذ بدء تسجيل البيانات في يناير 1920 بلغ نحو 13.870 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من زيادة الإنتاج في المنصات البحرية في خليج المكسيك والأبار في ولاية نيو مكسيكو.

واستقر إنتاج المكسيك النفطي خلال الربع الرابع من عام 2025 عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، تزامناً مع استمرار الدعم الحكومي القوي لشركة "Pemex" الذي عزز من قدرتها على تمويل العمليات والاستثمار، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنفاق الرأسمالي الموجه لقطاع الاستكشاف والإنتاج، مما ساهم في تشغيل عدد من الآبار الجديدة وتحسين أداء الحقول الاستراتيجية. في حين، تلقت إمدادات كندا النفطية في شهر أكتوبر 2025 دعماً من انتهاء أعمال الصيانة الدورية التي كانت تُجرى في بعض وحدات تطوير الرمال النفطية التي تقوم بتحويل البيوتمين الثقيل المستخرج من تلك الرمال إلى خام صناعي أخف وأسهل في النقل والتكرير. وفي شهر نوفمبر، أعلنت هيئة تنظيم الطاقة في مقاطعة "Alberta" تحقيق رقم قياسي في إنتاج النفط بلغ 4.40 مليون ب/ي، وارتفاع متوسط إنتاج النفط الخام الاصطناعي إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 1.48 مليون ب/ي، كما واصل منتجي النفط في كندا الاستفادة من خط أنابيب "Trans Mountain" الموسع حديثاً الذي تبلغ طاقته التصميمية 890 ألف ب/ي، حيث ارتفع إجمالي الصادرات المنقولة بحراً عبر هذا الخط إلى مستوى قياسي بلغ نحو 547 ألف ب/ي.

³ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوريا، كولومبيا، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسيلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، ترکيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



وانخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا في الربع الرابع 2025 بحوالي 110 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 3.55 مليون برميل/يوم، متأثرة بشكل رئيسي بتراجع الإمدادات النفطية من النرويج خلال شهر أكتوبر ونوفمبر لتصل إلى نحو 2.1 مليون ب/ي، في حين ساهمت المنشقان العائمتان "Johan Castberg" و "Jotun" و "Johan Sverdrup" في الحد من التراجع الذي شهدته الإناتاج خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت الإمدادات النفطية من دول أمريكا اللاتينية بنحو 120 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتبلغ 7.6 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2025. في هذا السياق، وعقب ارتفاعه إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو نحو 4 مليون ب/ي في شهر أكتوبر بدعم من بدء تشغيل سفن الإناتاج والتخزين والتقطيع العائمة الجديدة حول موارد النفط الخام في المياه العميقية البحرية، بما في ذلك بدء تشغيل حقل "Bacalhau"، شهد إنتاج البرازيل من النفط الخام تراجعاً حاداً بلغ نحو 260 ألف ب/ي في شهر نوفمبر 2025، ليصل إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر، متأثراً بسلسلة من الأعطال غير المخطط لها في بعض الحقول البحرية الرئيسية – لا سيما في حقل "Buzios" الذي انخفض إنتاجه بنسبة 35% مع تعطل وحدات الإناتاج والتخزين والتقطيع العائمة وسفن الإمداد، مما يُبرر كيف أن تحول البرازيل إلى الاعتماد على منصات النفط العملاقة التي تستطيع كل منها ضخ أكثر من 200 ألف ب/ي يجعل إنتاجها عرضة ل揆بلات حادة. وفي الأرجنتين، ارتفع إنتاج النفط الخام غير التقليدي إلى مستوى قياسي في شهر أكتوبر 2025 بلغ نحو 849.6 ألف ب/ي بدعم من تكوين "Vaca Muerta" الصخري، قبل أن يشهد تراجعاً طفيفاً بعد ذلك.

وانخفضت إمدادات الصين النفطية خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 4.55 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى أعمال الصيانة في مصافي التكرير التي أدت إلى توقف نحو 1.2 مليون ب/ي من الطاقة الإنتاجية خلال شهر نوفمبر 2025. في حين كان تلقى إنتاج النفط في الصين دعماً من استمرار مشروعات تطوير الحقول البحرية، وبدء تشغيل حقول جديدة، مثل مشروع "Wenchang 16-2" في حوض مصب نهر "Pearl" الذي بدء إنتاجه في ديسمبر 2025، مع توقع الوصول إلى طاقته الإنتاجية الكاملة بحلول عام 2027.

إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وتطور عدد الحفارات العاملة

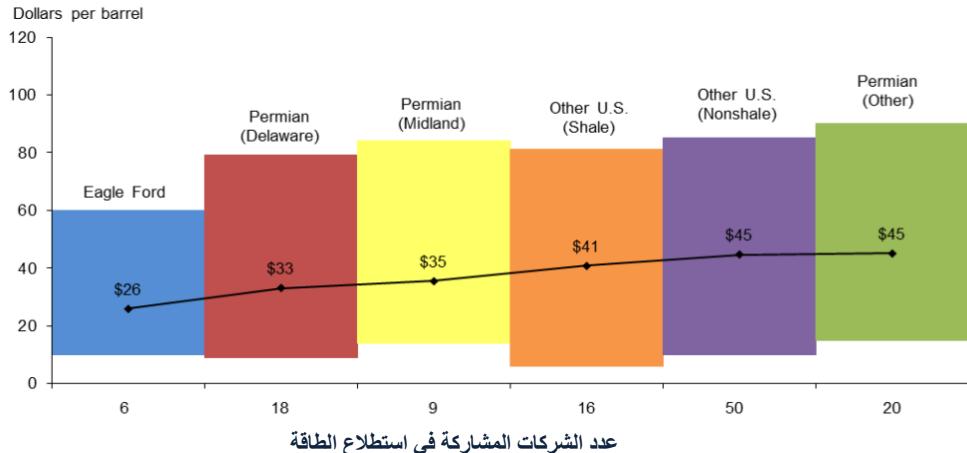
ارتفاع متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع 2025 بنحو 44 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة 0.5% على أساس فصلي، ليبلغ نحو 9.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنسبة 0.3% على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 66.4% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.8 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2025. تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي حدت من ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الرابع 2025، هو انخفاض أسعار النفط الخام الذي دفع عدد كبير من شركات الطاقة الأمريكية المنتجة إلى الالتزام بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين وتحول تركيزها نحو الاحتفاظ بقطاعات على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال الازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقة تواجه شركات النفط الأمريكية، وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر ديسمبر 2025، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 26 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، و 45 دولار/برميل في منطقة Permian (باستثناء حقل Midland و Delaware)، وهو مستوى أقل من التقديرات السابقة التي بلغ حدتها الأدنى 31 دولار/برميل في منطقة Permian، كما يوضح الشكل (8).

⁴ يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، Eagle Ford، Bakken، Austin Chalk، Woodford، Mississippian، Permian، Niobrara، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.



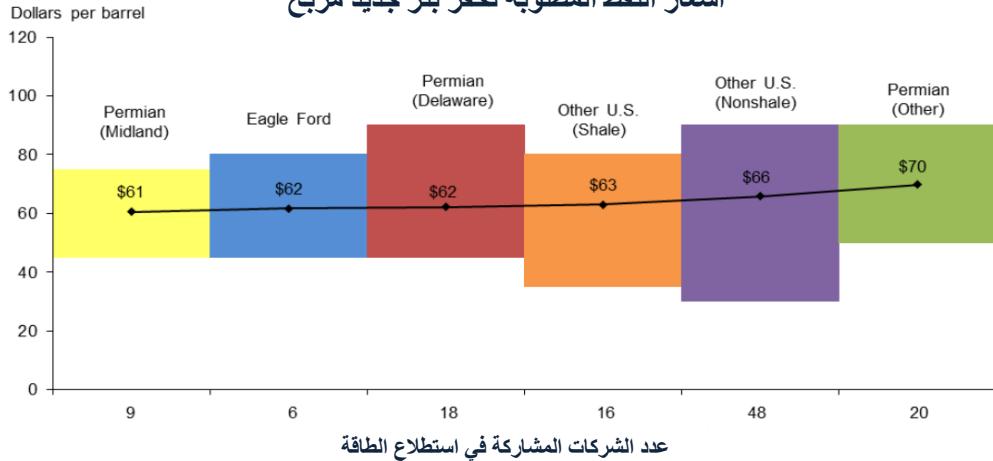
الشكل (8)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة فعلياً



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 10 ديسمبر 2025.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربع إلى سعر يتراوح ما بين 61 دولار/برميل في منطقة Permian (حقل Midland) و 70 دولار/برميل في الحقول الأخرى بمنطقة Permian باستثناء حقل Delaware، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 59 إلى 70 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (9).

الشكل (9)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربع



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 10 ديسمبر 2025.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط والغاز العاملة خلال الربع الرابع من عام 2025، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط بمقدار 7 حفارات مقارنة بالربع السابق ليصل عددها إلى نحو 528 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 34 حفارة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

الجدول (5)

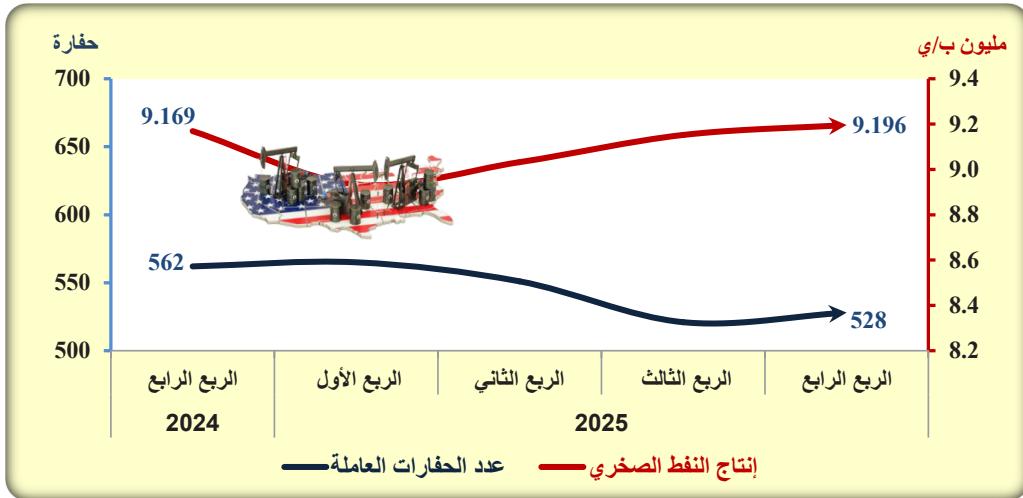
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد حفارات النفط والغاز العاملة، (2025–2024)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	الربع الرابع 2024
562	9.169	الربع الأول 2025
565	8.934	الربع الثاني
551	9.032	الربع الثالث
521	9.152	الربع الرابع
528	9.196	الربع الثالث 2025
7	0.044	التغير عن الربع الرابع 2024
(34)	0.027	

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2026.

الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد حفارات النفط والغاز العاملة، (2024 – 2025)



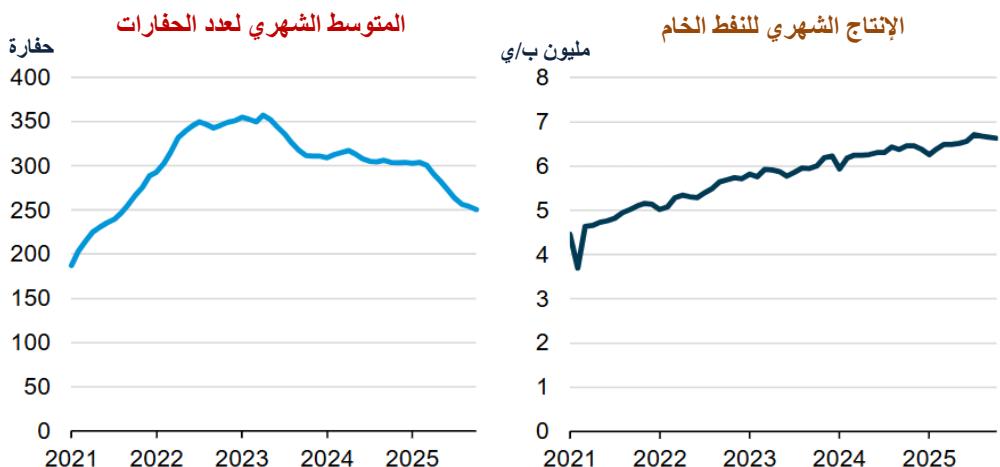
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2026.



وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصلة التقليدية بين نشاط منصات الحفر والإنتاج خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين، أولهما، تحسن كفاءة الحفر، حيث قامت شركات الطاقة الأمريكية بالتركيز على أكثر المناطق إنتاجية، وتم حفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، كما تم استخدام تقنيات أكثر كفاءة لضمان الجدوى الاقتصادية. وثانيهما، أسعار النفط المنخفضة التي دفعت منتجي النفط إلى التركيز على تقليص الإنفاق الرأسمالي. ويتجلّى ذلك بشكل واضح في حوض "Permian" الذي ارتفع إنتاجه بنسبة 18%， أي ما يعادل نحو 1 مليون ب/ي، خلال الفترة (ديسمبر 2022 – أكتوبر 2025)، على الرغم من انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر بنسبة 29% خلال نفس الفترة، كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11)

إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العالمية في حوض "Permian"
خلال الفترة (يناير 2021 – أكتوبر 2025)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) وشركة "Baker Hughes".

وقد استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة لمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية.

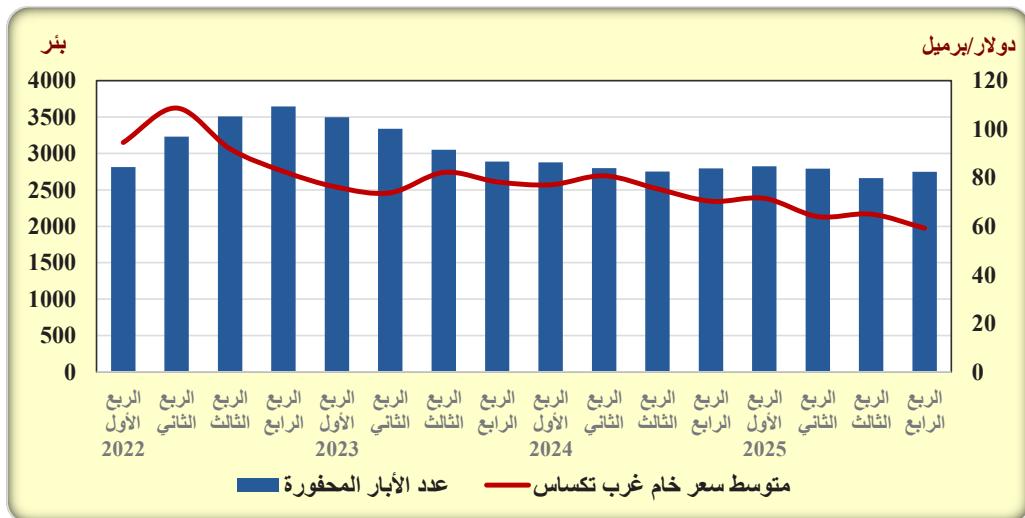
ومن المتوقع أن تواصل الإنتاجية لكل منصة حفر ارتفاعها، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخرًا في حوض "Permian" سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة في الولايات المتحدة بزيادة إنتاج النفط. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفاع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع 2025 بمقدار 86 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 2748 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 46 بئر على أساس سنوي. يأتي ذلك على الرغم من انخفاض أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (12). وفي هذا السياق، أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مؤخراً إلى أنه يتغير على المشغلين حفر آبار جديدة للحفاظ على مستويات الإنتاج أو زراعتها، لا سيما في ظل تراجع كميات الإنتاج من الآبار القائمة بسبب انخفاض ضغط المكمن بمرور الوقت.

الشكل (12)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2025 – 2022)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يناير 2026.



والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقي من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 132 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 5020 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 778 بئر على أساس سنوي.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1%， ليصل إلى حوالي 106.6 مليون ب/ي، مشكلاً ارتفاعاً بحوالي 1 مليون ب/ي على أساس سنوي. يعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب في الهند، ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأفريقيا، ودول أوراسيا، ودول الشرق الأوسط. في حين شهدت دول الأمريكتين وأوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبقى الدول الآسيوية (باستثناء الصين)، ودول أمريكا اللاتينية انخفاضاً في الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).

الجدول (6)

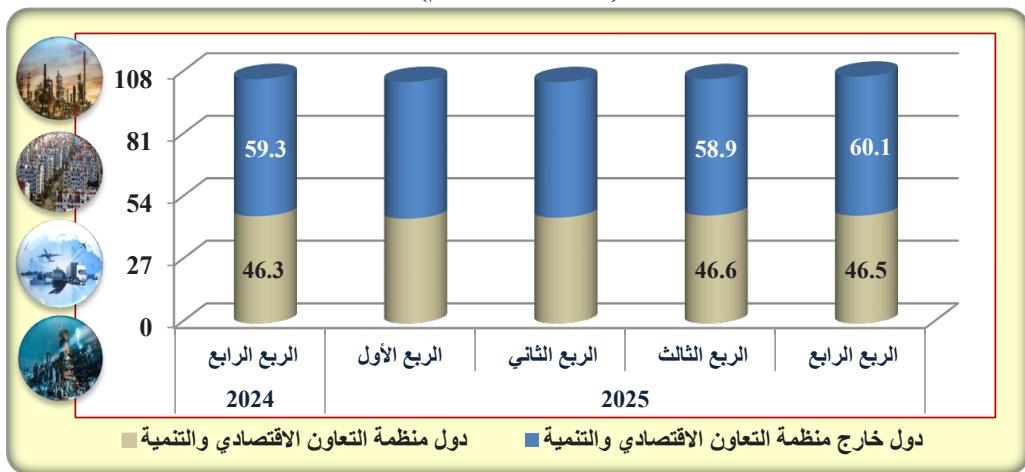
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع 2024
الطلب العالمي	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الطلب العالمي	الربع الرابع 2024
105.5	59.3	46.3		2024
104.3	59.1	45.2		2025
104.2	58.6	45.6		الربع الثاني
105.5	58.9	46.6		الربع الثالث
106.6	60.1	46.5		الربع الرابع
1.080	1.140	(0.060)	2025	النغير عن
1.040	0.810	0.230	2024	

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد ديسمبر 2025.



الشكل (13)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2025-2024)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد ديسمبر 2025.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2025:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 60 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 46.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 230 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب دول الأمريكتين خلال الربع الرابع 2025 بمقدار 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 25.4 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب في كندا والمكسيك بنحو 70 ألف ب/ي، وتراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 120 ألف ب/ي متأثراً بالإغلاق الحكومي الأطول على الإطلاق، الذي انعكس سلباً على الطلب على المشتقات النفطية ليتراجع إجماليه بنحو 2.3 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في العاشر من شهر أكتوبر 2025، وهي أكبر وتيرة انخفاض أسبوعي منذ نهاية عام 2024، حيث أدى الإغلاق إلى توقف جزئي للعديد من الخدمات الفيدرالية، وتباطؤ سوق العمل،



وتراجع حركة السفر الجوي، وتوقف الانفاق الحكومي. كما تأثر الطلب الأمريكي سلباً بانخفاض نشاط المصافي بسبب استمرار أعمال الصيانة الموسمية خلال شهر أكتوبر، حيث تراجع طلبها إلى 15.1 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ شهر فبراير 2024.

كما انخفض طلب دول أوروبا خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 340 ألف ب/ي على أساس فصلي، على خلفية انتهاء موسم العطلات والسياحة الصيفي، حيث تراجع الطلب على وقود الطائرات والغازولين. وواصل تأثر الطلب على дизيل سلباً بضعف نشاط التصنيع، وسط استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي أدت إلى اختناق سلاسل الإمداد. وشهد الطلب على زيت الوقود المتبقى انخفاضاً تدريجياً، في ظل دخول تعديل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن حيز التنفيذ للحد من الوقود عالي الكبريت في مايو 2025. في حين قدم ارتفاع الواردات من المنتجات النفطية لتلبية متطلبات التدفئة الشتوية، دعماً نسبياً للطلب على النفط في دول أوروبا.

وفي المقابل ارتفع طلب دول آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الرابع من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 470 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نمو النشاط الاقتصادي في اليابان وكوريا الجنوبية بدعم من انتعاش نشاط الخدمات، فضلاً عن الارتفاع النسبي في نشاط المصافي تزامناً مع ارتفاع هامش أرباح التكرير، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)

(مليون برميل/ يوم)

الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الغير
46.3	7.4	13.4	25.4	25.0	2025
45.2	7.3	12.9	25.2	25.6	الثالث
45.6	6.8	13.6	25.8	25.0	الرابع
46.6	6.9	13.8	25.6	25.4	الغير
46.5	7.4	13.5	25.0	25.2	الرابع
(0.060)	0.470	(0.340)	(0.190)	0.200	2024
0.230	(0.050)	0.080	0.200	0.200	عن

*بيانات تقديرية.

**الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد ديسمبر 2025.



- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 1.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.9% على أساس فصلي، ليبلغ 60.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 810 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في دول **الشرق الأوسط** بشكل نسبي بلغ 10 آلاف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 9.1 مليون ب/ي. وقد استقر طلب الدول العربية على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق البالغ 7.5 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.5% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع 2025، بدعم من النشاط الاقتصادي غير النفطي، بما في ذلك قطاعي البناء والسياحة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما ارتفع الطلب على النفط في دول **أفريقيا** بنحو 340 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، تزامناً مع تحسن نشاط مصافي التكرير.

وفيما يخص إجمالي طلب الدول **الآسيوية** فقد ارتفع خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 440 ألف ب/ي على أساس فصلي ليصل إلى حوالي 32.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 270 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث ارتفع الطلب في الهند بشكل ملحوظ بلغ 540 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.9 مليون ب/ي، وذلك عقب انتهاء موسم الرياح الموسمية الذي يشهد عادة انخفاض الطلب على الوقود وسط ضعف نشاط الزراعة والبناء. حيث ارتفع الطلب على الوقود في شهر أكتوبر 2025، تزامناً مع زيادة حركة التنقل والسفر خلال موسم الاحتفالات "Durga Puja–Diwali". وواصل الطلب على الوقود – لا سيما الديزل – ارتفاعه في شهر نوفمبر مسجلاً أعلى مستوى له في نحو ستة أشهر، نتيجة لتزايد أنشطة البناء خلال فصل الشتاء. وفي شهر ديسمبر وصل الطلب على الوقود في الهند إلى مستوى قياسي بلغ نحو 5.1 مليون ب/ي، بدعم من تزايد حركة التنقل خلال موسم الأعياد، وارتفاع النشاط الصناعية والزراعية في ظل خفض ضريبة السلع والخدمات، فضلاً عن ارتفاع الاستثمارات في تطوير البنية التحتية، وزيادة مبيعات السيارات.



وفي المقابل، انخفض الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية خلال الربع الرابع 2025 بنحو 100 ألف ب/ي – لا سيما في تايلاند التي شهدت تراجعاً في الإنتاج الصناعي في شهر نوفمبر، متأثراً بانخفاض إنتاج المشتقات النفطية وبعض الاضطرابات في حركة التجارة والإمدادات.

في حين استقر الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، عند نفس مستوى المسجل في الربع السابق وهو 17.1 مليون ب/ي، تزامناً مع تباين اتجاهات الطلب داخل القطاعات المختلفة. حيث ارتفع الطلب على غاز البترول المسال والنافتا في صناعة البتروكيماويات، كما ارتفع الطلب على وقود الطائرات مع تعافي حركة السفر الجوي. وفي المقابل، تأثر الطلب الصيني سلباً بالتراجع النسبي في نشاط مصافي التكرير – لا سيما خلال شهر نوفمبر، وتزايد الضغوط على الغازولين والديزل وسط توسيع انتشار السيارات الكهربائية وتحسينات كفاءة مركبات محركات الاحتراق الداخلي.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الرابع بنحو 10 آلاف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 7 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل الموسمية، بما في ذلك انتهاء موسم السفر الصيفي – وما يرتبط به من تراجع في الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، فضلاً عن التراجع الحاد في نشاط التكرير في فنزويلا. في حين ساهم النمو القوي للاقتصاد البرازيلي والإصلاحات الاقتصادية في الأرجنتين في دعم الطلب على النفط.

وارتفع طلب دول أوراسيا على النفط بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث 2025، حيث ارتفع طلب روسيا على النفط بمقدار 150 ألف ب/ي ليبلغ نحو 4.2 مليون ب/ي، كما ارتفع الطلب في باقي دول أوراسيا بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.3 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).



الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025) (مليون برميل/ يوم)

الدول العربية :	التغير عن		2025			2024	
	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2025	الربع الرابع *	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
الدول العربية :	—	—	7.5	7.5	7.2	7.2	7.5
الدول الأعضاء	—	—	6.4	6.4	6.1	6.1	6.4
باقي الدول العربية	—	—	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	0.360	0.350	6.8	6.4	6.1	6.4	6.4
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	0.360	0.350	14.3	13.9	13.3	13.6	13.9
الدول الآسيوية	0.270	0.440	32.5	32.1	32.4	32.4	32.3
منها: الصين	(0.040)	0.000	17.1	17.1	16.5	16.9	17.1
الهند	0.240	0.540	5.9	5.4	5.7	5.7	5.7
الدول الأخرى	0.070	(0.100)	9.6	9.7	10.2	9.8	9.5
دول أمريكا اللاتينية	0.030	(0.010)	6.9	6.9	6.9	6.8	6.9
منها: البرازيل	0.180	0.050	3.6	3.6	3.5	3.4	3.4
الدول الأخرى	(0.150)	(0.060)	3.3	3.4	3.5	3.4	3.5
دول أوراسيا	0.120	0.300	5.5	5.2	5.2	5.5	5.4
منها: روسيا	0.080	0.150	4.2	4.0	3.9	4.0	4.1
دول أوروبا الأخرى	0.030	0.060	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.810	1.140	60.1	58.9	58.6	59.1	59.3

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد ديسمبر 2025.



ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

ارتفع إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع من عام 2025 بمقدار 8 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.872 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 120 مليون برميل على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع بمقدار 46 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.078 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 69 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.794 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 51 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيةتين بمقدار 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليس تقدّر عند حوالي 1.566 مليون برميل (منها 586 مليون برميل من النفط الخام و 980 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 72 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الرابع من عام 2025 بمقدار 2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.286 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 56 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 6.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 422.9 مليون برميل، مرتفعاً بنحو 7.3 مليون برميل على أساس سنوي. تجدر الإشارة إلى التذبذب الملحوظ في المستويات الأسبوعية للمخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025، وينظر إلى تأثر تجارة النفط الأمريكية بسياسة التعريفات الجمركية المضطربة كأحد العوامل المحتملة التي ربما تسبّبت في حدوث هذا التذبذب، إلى جانب عوامل العرض والطلب الموسمية. وفي هذا السياق، شهد الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر 2025 انخفاض المخزون الأمريكي بشكل ملحوظ بلغ حوالي

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



6.9 مليون برميل، تزامناً مع تراجع الواردات إلى أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2021. في حين شهد الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ارتفاع المخزون الأمريكي بأعلى وتيرة مسجلة منذ آخر شهر يوليو بلغت 6.4 مليون ب/ي، تزامناً مع ارتفاع المعدل الأسبوعي لإنتاج النفط الخام الأمريكي إلى مستوى قياسي، وارتفاع صافي الواردات. في حين انخفض إجمالي **المخزون التجاري الأمريكي** من **المنتجات النفطية** خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 8.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند 863.1 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 48.7 مليون برميل على أساس سنوي. أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بحوالي 9 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 939 مليون برميل (منها 355 مليون برميل نفط خام و 584 مليون برميل من **المنتجات النفطية**، مرتفعاً بقدر 14 مليون برميل على أساس سنوي.

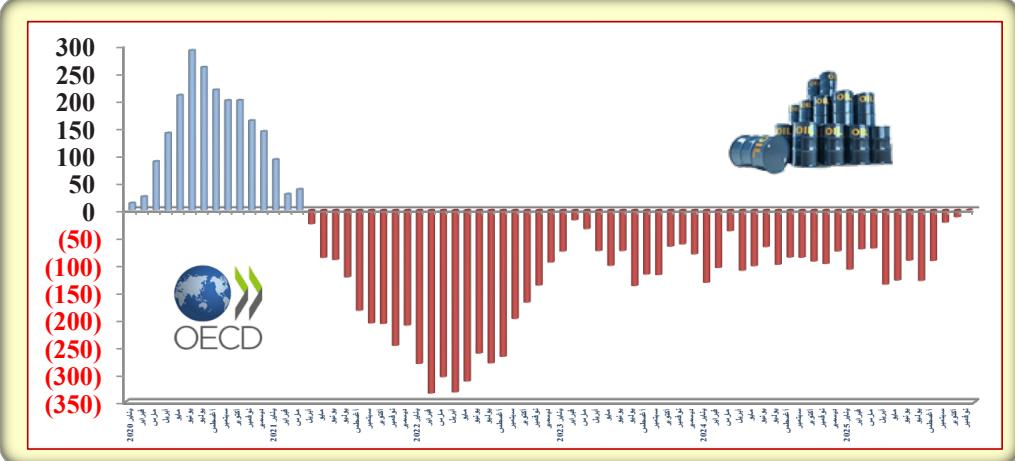
في حين ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 9 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 367 مليون برميل (منها 137 مليون برميل من النفط الخام و 230 مليون برميل من **المنتجات**)، وهو مستوى مرتفع بقدر 34 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد انخفض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2020 – 2024) بنحو 12.4 مليون برميل في نهاية شهر أكتوبر 2025، قبل أن يرتفع عن هذا المتوسط بنحو 0.3 مليون برميل في نهاية شهر نوفمبر، وذلك للمرة الأولى منذ مارس 2021، كما يوضح **الشكل (14)**.



الشكل (14)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2020 – يناير 2026).
المخزون التجاري العالمي⁶

ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع 2025 بمقدار 130 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.614 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 96 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن شهر ديسمبر 2025 شهد تخزين الصين أعلى كميات من النفط الخام في شهر واحدمنذ يونيو 2020، تزامناً مع تسارع وتيرة بناء مرافق تخزين النفط الخام.

وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي ارتفاعاً بنحو 138 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.486 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 24 مليون برميل على أساس سنوي.

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الرابع 2025 بمقدار 86 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.596 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 223 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بحوالي 35 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 1.455 مليار برميل وهو أعلى مستوى منذ جائحة كورونا عام 2020، ويعزى ذلك إلى العوامل الجيوسياسية المرتبطة بالعقوبات المفروضة على النفط الروسي، حيث بلغت كمية النفط الخام الروسي المنقول بحراً خلال الأسبوع المنتهي في 19 ديسمبر 2025 حوالي 155 مليون برميل، أي بزيادة تقارب 55% عن شهر يناير من نفس العام، حيث يتزداد المشترون الآسيويون - لا سيما المصافي في الصين والهند - في تفريغ هذه البراميل عقب دخول العقوبات الأمريكية الجديدة المفروضة على روسيا. كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 51 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 141 مليون برميل، ويعزى ذلك إلى توقف كمية كبيرة من مخزون النفط العابر في الموانئ عن التوجه إلى العملاء، وأعيد تصنيفه كمخزون عائم، فضلاً عن توسيع أسطول ناقلات الظل المحمل ببراميل النفط الخام الخاضعة للعقوبات من روسيا وإيران وفنزويلا.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الرابع 2025 بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 1.565 مليار برميل، وهو نفس المستوى المسجل في الربع المماثل من العام الماضي. وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**⁷ بنحو 7 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 413 مليون برميل، وتعزى تلك الزيادة إلى إعلان وزارة الطاقة الأمريكية في شهر نوفمبر 2025 عن ترسية عقود لشراء ما يقارب 1 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي، وتشمل هذه العقود عمليات تسليم خلال الفترة (1 ديسمبر 2025 – 31 يناير 2026) إلى موقع "Bryan Mound". فضلاً عن إعادة جدولة تسليم الشحنات، حيث أعلنت وزارة الطاقة

⁷ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوي على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.



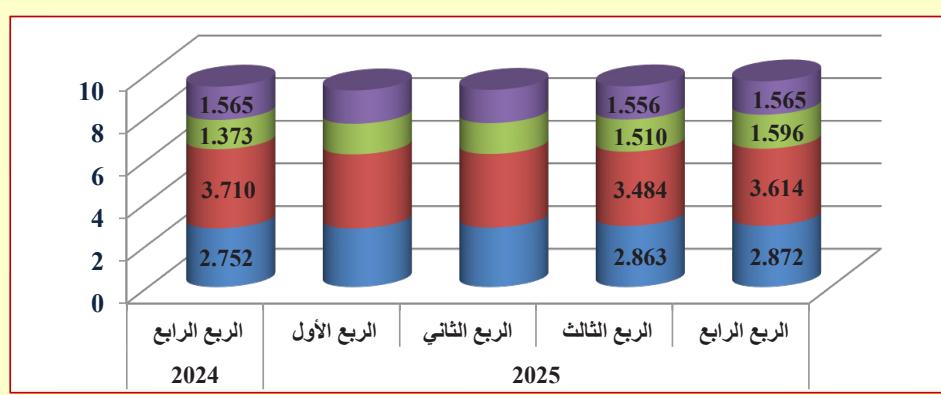
الأمريكية في نهاية الربع الثاني 2025 عن تأجيل استكمال تسليم مشتريات النفط الاستراتيجية المخطط لها حتى نهاية عام 2025، نتيجة أعمال الصيانة في موقع التخزين.

إجمالي المخزون العالمي⁸

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2025 حوالي 9.648 مليار برميل، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 234 مليون برميل أي بنسبة 2.5% على أساس فصلي، وارتفاعاً بنحو 248 مليون برميل أي بنسبة 2.6% على أساس سنوي، كما يوضح الشكل (15) والجدول (9).

الشكل (15)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025-2024)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Mar., Dec. 2025, and Jan. 2026

⁸ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024 – 2025)
(مليون برميل)

المنطقة	التغير عن				
	2024	2025	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
الأمريكيتين	72	8	1566	1558	1494
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	56	(3)	1286	1288	1230
أوروبا	14	(9)	939	948	925
آسيا/ المحيط الهادئ	34	9	367	358	333
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	120	9	2872	2863	2752
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(96)	130	3614	3484	3710
إجمالي المخزون التجاري**	24	138	6486	6348	6462
المخزون في البحر	223	86	1596	1510	1373
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	–	9	1565	1556	1565
إجمالي المخزون العالمي	20	7	413	407	394
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	248	234	9648	9414	9400
** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .	2.5	1.1	63.4	62.3	60.9

* بيانات تقديرية.

المصادر: Oil Market Intelligence, Mar., Dec. 2025, and Jan. 2026.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع 2025 بلغت 63.4 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق والربع المماثل من العام السابق البالغ 62.3 و 60.9 يوم من الاستهلاك، على التوالي.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوبوليسية)

خلال الربع الرابع 2025، شهدت أسعار النفط تقلبات واضحة في اتجاهاتها متأثرة بتغير وتيرة علاوة المخاطر الجيوبوليسية، حيث تأثرت الأسعار سلباً بتراجع هذه العلاوة عقب إعلان الرئيس الأمريكي التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، إلى جانب مساعي الولايات المتحدة للتوصول إلى تسوية بين روسيا وأوكرانيا بما قد يؤدي إلى رفع العقوبات وعودة الصادرات النفطية الروسية إلى الأسواق. في المقابل، تلقت الأسعار دعماً من استمرار التوترات الجيوبوليسية في شرق أوروبا، وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة وناقلات النفط الروسية، مع تشديد



العقوبات الأمريكية والبريطانية على أكبر شركتي نفط في روسيا Rosneft و Lukoil، إضافة إلى تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وفنزويلا وما يرافقها من قيود على صادراتها النفطية، وكذلك تعطل بعض الإمدادات من كازاخستان عقب استهداف موانئ التصدير في البحر الأسود.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تبالين تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2025. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد انخفضت في شهر أكتوبر 2025، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار⁹، بدعم من استقرار الاقتصاد الأمريكي، وتعزيز قوة الدولار مدفوعاً بمكانته كعملة الاحتياط العالمية في ظل تراجع وتيرة تنويع البنوك المركزية لاحتياطياتها. كما انخفضت أسعار النفط الخام في شهر نوفمبر، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار الذي تلقى دعماً من زيادة أقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة عقب انتهاء الإغلاق الحكومي الأمريكي. وفي شهر ديسمبر، واصلت أسعار النفط الخام انخفاضها على الرغم من تراجع مؤشر الدولار متأثراً بقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وتباطؤ الطلب على الأصول الأمريكية. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملحوظ على أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع 2025، حيث تأثرت أسعار النفط الخام بالتقليبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة، المرتبطة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتوقعات مسار السياسة النقدية الأمريكية، واضطربات السياسة التجارية الأمريكية. في حين كان لقرارات دول أوبك+ دوراً هاماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقليبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من سبع عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).



3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام وقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية احتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و المنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجد اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 395 ألف ب/ي أي بنسبة 6.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 5.9 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بحوالي 615 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الرابع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 26 ديسمبر إلى نحو 5 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى لها منذ فبراير 2021، حيث سعت شركات الطاقة إلى تقليل التزاماتها الضريبية المرتبطة بحجم المخزونات النفطية القائمة في نهاية العام، وقد انعكس ذلك بشكل



واضح على الواردات البحرية قصيرة الأجل، مثل الواردات القادمة من المكسيك، والتي يسهل تأجيلها مقارنة بالإمدادات عبر خطوط الأنابيب من كندا، حيث انخفضت واردات النفط الخام من المكسيك خلال نفس الفترة إلى أدنى مستوى لها منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في يونيو 2010 بلغ نحو 71 ألف ب/ي فقط.

كما انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 70 ألف ب/ي أي بنسبة 4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 1.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 117 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 190 ألف ب/ي، أي بنسبة 5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 5 آلاف ب/ي على أساس سنوي. وتتجذر الإشارة إلى ارتفاع تلك الصادرات خلال أكتوبر 2025 إلى أعلى مستوى لها في نحو ثمانية أشهر بلغ نحو 4.2 مليون ب/ي بدعم رئيسي من ارتفاع الصادرات إلى أوروبا التي تسعى مصافيها إلى استبدال النفط الخام الروسي بخامات بديلة لتعطية احتياجاتها من الديزل ووقد التدفئة مع اقتراب فصل الشتاء، لا سيما في ظل التحسن الملحوظ في هامش التكرير الأوروبي. وفي شهر نوفمبر، انخفضت صادرات النفط الخام الأمريكية متاثرة بتراجع الصادرات إلى أوروبا وأسيا، حيث شهد الأسبوع الأول من الشهر تراجع تلك الصادرات بنحو 1.5 مليون ب/ي مسجلة أدنى مستوى لها في حوالي شهرين بلغ 2.8 مليون ب/ي، قبل أن تعاود ارتفاعها خلال النصف الأول من شهر ديسمبر لتصل إلى نحو 4.7 مليون ب/ي بدعم رئيسي من ارتفاع الصادرات إلى معظم الوجهات الرئيسية – باستثناء الهند، ثم تراجعت خلال النصف الثاني انعكاساً لتأثيرات نهاية العام من حيث إعادة جدولة الشحنات وتباطؤ النشاط التجاري.

كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بحوالي 345 ألف ب/ي، أي بنسبة 5% مقارنة بمستويات الربع السابق، لتصل إلى نحو 7.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 338 ألف ب/ي على أساس سنوي. هذا وتجذر الإشارة إلى ارتفاع تلك الصادرات خلال الأسبوع المنتهي في 19 ديسمبر 2025 إلى نحو 7.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق.



وبناء على ما نقدم، استمرت الولايات المتحدة في كونها مستورر صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية في الربع الرابع 2025. وقد بلغ صافي الصادرات النفطية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 3.6 مليون ب/ي، مقارنة بنحو 2.6 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 2.8 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10)

تطور صافي واردات (الصادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند (مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.7	11.2	2.5	الربع الرابع 2024
5.0	11.0	2.0	الربع الأول 2025
5.0	11.7	2.3	الربع الثاني
4.7	11.5	2.5	الربع الثالث
5.1	12.3	1.9	الربع الرابع
0.391	0.863	(0.585)	التغير عن الربع الثالث 2025
0.372	1.087	(0.609)	الربع الرابع 2024

الجدول (11)

تطور صافي واردات (الصادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند (مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.218)	(0.131)	(5.3)	الربع الرابع 2024
(0.379)	(0.245)	(4.7)	الربع الأول 2025
(0.227)	(0.380)	(5.1)	الربع الثاني
(0.299)	(0.357)	(5.1)	الربع الثالث
(0.226)	(0.260)	(5.5)	الربع الرابع
0.073	0.097	(0.416)	التغير عن الربع الثالث 2025
(0.008)	(0.130)	(0.221)	الربع الرابع 2024

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).



ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من **النفط الخام** بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع 2025 بلغ حوالي 863 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 12.3 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى فصلي على الإطلاق، مرتفعاً بحوالي 1.1 مليون ب/ي على أساس سنوي. وتنظر أحد البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر 2025 مقارنة بالشهر السابق، إلى نحو 11.4 مليون ب/ي، وهو مستوى أعلى بنسبة 8.2% على أساس سنوي، يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض الواردات من ماليزيا، أكبر مركز لإعادة شحن النفط الإيراني الخاضع للعقوبات الغربية. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام في شهر نوفمبر، مسجلة أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2023 بلغ نحو 12.4 مليون ب/ي، بدعم من انخفاض أسعار النفط الخام من إيران وروسيا بسبب العقوبات المفروضة عليهما، مما عزز هوامش التكرير وحفز المزيد من مصافي التكرير المستقلة في الصين على التقدم بطلبات للحصول على حصص استيراد مسبقة قبل وصول الدفعة الأولى في عام 2026، مع التوسيع في بناء المخزونات، وهو ما كان له دور رئيسي في مواصلة واردات النفط الخام الصينية ارتفاعها لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 13.2 مليون ب/ي في ديسمبر 2025، مسجلة فائضاً هو الأكبر منذ يونيو 2020.

وارتفعت واردات الصين من **المنتجات النفطية¹⁰** خلال الربع الرابع من عام 2025 بمقدار 34 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 0.9 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الواردات من زيت الوقود خلال شهر نوفمبر في ظل نقص الإمدادات المحلية بسبب أعمال الصيانة في مصافي التكرير، فضلاً عن ارتفاع الواردات من النافتا قبل فرض ضريبة استهلاك ورسوم إضافية على مبيعاتها المحلية اعتباراً من الربع الأول من عام 2026.

وفيما يتعلق **بـالصادرات**، لم تتصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025. في حين انخفضت صادراتها من **المنتجات النفطية** بنحو 63 ألف ب/ي أو بنسبة 5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1.2 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 164 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات من زيت الوقود خلال

¹⁰ لا تشمل غاز البترول المسال.



شهر أكتوبر – لا سيما في أوروبا وأسيا في ظل تراجع النشاط الصناعي في بعض الدول، فضلاً عن انخفاض الصادرات من дизيل والغازولين على خلفية تراجع الإنتاج المحلي مقارنة بالطلب مما أدى إلى الحد من التدفقات إلى الخارج.

وبشكل عام، ارتفع صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 960 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 957 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفًا.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الرابع 2025 بنحو 391 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 8.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 372 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع نشاط مصافي التكرير لتلبية الطلب الموسمي القوي، وسط تحسن ملحوظ في هوامش التكرير، وانخفاض أسعار النفط الخام الذي أتاح لتلك المصافي شراء كميات أكبر، لا سيما مع استمرار وجود خصومات سعرية على النفط الخام الروسي الذي استمر في الاستحواذ على الحصة الأكبر من واردات الهند خلال الربع الرابع من عام 2025.

وفي هذا السياق، ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي في شهر نوفمبر 2025 بشكل ملحوظ بلغ نحو 340 ألف ب/ي على أساس شهري لتصل إلى 1.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها في ستة أشهر، حيث سارعت مصافي التكرير في الهند بتغريغ شحنات النفط الروسي قبل الموعد النهائي لدخول العقوبات الأمريكية التي تقيد عمليات شراء النفط الخام من شركتي "Lukoil" و "Rosneft" حيز التنفيذ في 21 نوفمبر، قبل أن تقوم مصافي التكرير الهندية الكبرى مثل "Reliance Industries" بوقف عمليات شراء النفط الخام الروسي بحلول نهاية نفس الشهر.

وفي الوقت نفسه، شهدت واردات الهند من النفط الخام الأمريكي نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت خلال الفترة (أبريل – نوفمبر) 2025 بأكثر من 92% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتصل إلى نحو 684 ألف ب/ي في نهاية تلك الفترة، رغم فرض رسوم جمركية أمريكية إضافية بنسبة 25% على الهند لاستيرادها النفط الروسي في شهر أغسطس 2025. وهنا تجذر الإشارة إلى سعي



الهند لتحقيق توازن بين الاستفادة من الخصومات السعرية الروسية والحفاظ على علاقات تجارية متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن توجيهها إلى تنويع مصادرها وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد لضمان أمن الطاقة.

في حين انخفضت واردات الهند من المنتجات النفطية بنحو 10 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 31 ألف ب/ي على أساس سنوي، تزامناً مع تراجع الواردات من زيت الوقود. فيما يتعلق بال الصادرات، انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 83 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى بحوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 23 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك إلى تراجع صادرات شركة "Nayara" للطاقة التي تُعد من أكبر مصدري المنتجات النفطية في الهند، بعد فرض عقوبات عليها بسبب امتلاك شركة "Rosneft" الروسية لحصة تتجاوز 49% من رأس المال، الأمر الذي دفعها إلى إعادة توجيه كميات أكبر من المنتجات النفطية – لا سيما дизيل والغازولين – إلى السوق المحلية للتغطية فجوة العرض الناتجة عن الطلب الموسمي المرتفع. وبذلك ارتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 464 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى بحوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 364 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025، حيث انخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بحوالي 2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 81.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 380 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من المصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.8 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 35.7 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إنتاجيتها إلى 16.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بقدر 200 ألف ب/ي على أساس فصلي، تزامناً مع انخفاض معدل تشغيل المصافي الذي وصل خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2025



إلى 86% وهو أدنى مستوى له منذ شهر مارس 2025، متأثراً باستمرار أعمال موسم الصيانة الدورية المكثفة لمصافي التكرير - لا سيما تلك الواقعة في منطقتي 3 PADD (ساحل الخليج) و 2 PADD (الغرب الأوسط)، حيث خضعت مصفاة "Port Arthur" في ولاية تكساس لعمليات صيانة دورية كبيرة أدت إلى توقف حوالي 151 ألف ب/ي من طاقتها الإنتاجية حتى 21 أكتوبر، وهو أكبر انخفاض في الطاقة الإنتاجية للمصافي الواقعة على ساحل الخليج خلال ذروة أعمال الصيانة في فصل الخريف، كما أدت أعمال الصيانة في مصفاة "Baton Rouge" في ولاية لويزيانا إلى توقف ما يقدر بنحو 120 ألف ب/ي عن العمل في أواخر أكتوبر، وتسبيب عملية الصيانة الدورية المخطط لها وحريق محدود في مصفاة "Whiting" في التوقف المؤقت لنحو 430 ألف ب/ي من طاقتها الإنتاجية لإجراء عمليات تحديث، واستمرت أعمال الصيانة في مصفاة "Wood River" في ولاية إلينوي خلال فصل الخريف. يأتي ذلك إلى جانب، التوقف المؤقت لخط أنابيب "Colonial" - الشريان الرئيسي لنقل الغازولين والديزل من ساحل الخليج إلى الساحل الشرقي - بسبب أعمال صيانة غير مخطط لها. أما على الجانب الإيجابي، فقد استفادت مصافي تكرير ساحل الخليج الأمريكي من هوامش ربح قوية، وعملت على زيادة إنتاج الديزل ووقود الطائرات إلى أقصى حد ممكن في الوحدات غير الخاضعة للصيانة، مما ساهم في تخفيف أثر توقف بعض الوحدات على إجمالي الإنتاج. ومع انتهاء أعمال الصيانة، ارتفع متوسط معدل تشغيل المصافي إلى 94.7% في شهر ديسمبر.

وانخفض نشاط مصافي التكرير الأوروبية بنحو 420 ألف ب/ي خلال الربع الرابع 2025، متأثراً بضعف الطلب الموسمي على الوقود عقب انتهاء موسم العطلات الصيفي، مع استمرار تباطؤ الطلب على الديزل في نشاط التصنيع، وتمديد أعمال الصيانة لبعض وحدات معالجة النفط الخام خلال شهر أكتوبر، حيث يتم تعديل وحدات المعالجة لتناسب ديزل الشتاء. في حين تلقى نشاط التكرير في أوروبا دعماً من ارتفاع هوامش أرباح المصافي في مطلع شهر نوفمبر لتصل إلى أعلى مستوى لها في أكثر من عامين، حيث تستعد السوق الأوروبية لإمكانية حدوث اضطراب كبير، عندما يحضر الاتحاد الأوروبي استيراد المنتجات المكررة من النفط الخام الروسي اعتباراً من 21 يناير 2026، بموجب حزمة العقوبات المفروضة على روسيا في يوليو 2025، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتجات مدفوعاً بتجهيز المصافي في أوروبا إلى بدء تحضير المخزونات وتأمين الإمدادات البديلة.



في حين ارتفع أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ بشكل نسبي، بدعم من ارتفاع هوامش التكرير، حيث أدى ارتفاع هوامش الغازولين في جنوب شرق آسيا إلى أعلى مستوياتها في ما يقارب عامين، إلى قوة السوق المحلية والإقليمية، لا سيما في ظل محدودية الإمدادات بسبب أعمال الصيانة الدورية التي خفضت الإنتاج مؤقتاً، وتراجع الصادرات من الصين، مما دفع المصافي إلى زيادة الإنتاج لتعويض نقص الإمدادات وتحقيق أرباح أعلى، كما شجعت الطلبات الموسمية على المنتجات في نهاية العام على تشغيل مصافي التكرير بكامل طاقتها. وواصل نشاط التكرير في اليابان تأثره السلبي بدمج بعض منشآت الإنتاج للتكيف مع الهبوط الهيكلي في الطلب المحلي على الوقود الذي يرتبط بشكل مباشر بتقلص عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، حيث يتم إغلاق وحدات قديمة أو دمج خطوط الإنتاج لرفع الكفاءة وخفض التكاليف.

أما فيما يخص نشاط مصافي التكرير في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت المنتجات النفطية المكررة خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 45.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 760 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض نشاط مصافي التكرير في الصين بنحو 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 14.9 مليون ب/ي. حيث شهدت تراجعاً طفيفاً في أدائها خلال شهر أكتوبر 2025، تزامناً مع بدء أعمال الصيانة في فصل الخريف في بعض المصافي الحكومية، وتراجع العمليات في المصافي المستقلة "teapot" انعكاساً لضعف الطلب على дизيل نتيجة استبداله بالغاز الطبيعي المسال والشاحنات الكهربائية. واستمر هذا التراجع في شهر نوفمبر، غير أن حصة الاستيراد الجديدة مكنت المصافي المستقلة من رفع معدل تشغيلها إلى أعلى مستوى سنوي بلغ 64%， مما ساهم في تعويض انقطاعات الصيانة في بعض المصافي الحكومية التي أدت إلى توقف حوالي 1.2 مليون ب/ي خلال نفس الشهر، وفقاً لشركة Kpler. وفي شهر ديسمبر، انخفضت المنتجات النفطية المكررة إلى نحو 14.7 مليون ب/ي، في ظل استمرار أعمال الصيانة الموسمية في العديد من المصافي الحكومية.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في دول الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 60 ألف ب/ي على أساس فصلي، في ظل أعمال الصيانة ببعض مصافي دولة الكويت، وخضوع بعض المصافي في المملكة العربية السعودية لأعمال صيانة مخططة، مثل مصفاة ساتورب



التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 460 ألف ب/ي، تزامناً مع إعادة تأهيل المصافي ودمجها مع المصانع الكيميائية لتحسين كفاءة الانتاج وخفض التكاليف، حيث يتم توجيه بعض المنتجات الثانوية مثل النافتا إلى مصانع البتروكيماويات لإنتاج منتجات عالية القيمة، مما يقلل تكاليف النقل واستهلاك الطاقة ويزيد من الربحية الإجمالية، وبالتالي يحقق إنتاجية أعلى بتكلفة أقل ويفضّل الأثر البيئي.

هذا وتسعى مصافي التكرير في دول الشرق الأوسط التي تزخر بالطاقات الإنتاجية الجديدة، إلى زيادة تناصفيتها في عام 2026، ويعكس هذا التوجه تحولاً استراتيجياً نحو تجاوز صادرات النفط الخام من خلال تحقيق قيمة أكبر عبر التكامل في قطاع التكرير. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، في المملكة العربية السعودية، وقعت شركة أرامكو مع شركة إكسون موبيل وشركة سامرف في شهر ديسمبر 2025، اتفاقية إطارية لتطوير وتوسيع مصفاة ينبع التي تبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية أكثر من 400 ألف ب/ي لتصبح مجمعاً متكاملاً للبتروكيميائيات، بما في ذلك إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة تُسهم في خفض الانبعاثات، ومواد كيميائية عالية الأداء. وفي جمهورية العراق، تم افتتاح وحدة التكسير بالعامل المساعد في مصفاة الشعيبة بطاقة إنتاجية 55 ألف ب/ي في شهر أكتوبر 2025. وفي مملكة البحرين، تم الإعلان في ديسمبر 2025 عن ارتفاع الطاقة الإنتاجية في مصفاة بابكو من 265 ألف ب/ي إلى 380 ألف ب/ي، وتنشئ زراعة جديدة للطاقة الإنتاجية لتصل إلى حوالي 405 ألف ب/ي، بما يرفع القدرة التصديرية إلى نحو 40% من المنتجات النفطية ذات القيمة العالية. وتدرس مصفاة الدقم التي تُعد أكبر استثمار من نوعه بين دولتين خليجيتين (الكويت وعمان)، زيادة طاقتها الإنتاجية بنسبة 10% لتجاوز المستوى الحالي البالغ 255 ألف ب/ي، مستفيدة من الكفاءة التشغيلية وتحسين الأصول دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية جديدة، وقد بلغت صادراتها في أغسطس 2025 نحو 295 ألف ب/ي، مسجلة أعلى معدل تصدير شهري لها منذ بدء التشغيل. وفي جمهورية مصر العربية، تمت المصادقة على الموازنة الاستثمارية للعام المالي 2026/2027 لشركة السويس لتصنيع البترول وشركة النصر للبترول وهي تهدف إلى زيادة الطاقة التكريرية وصولاً إلى الطاقة القصوى، من خلال تحديث الوحدات الإنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية.

كما انخفضت إنتاجية مصافي دول أمريكا اللاتينية بنحو 260 ألف ب/ي على أساس فصلي، تزامناً مع تعرض قطاع التكرير الفنزويلي لضغط حاد علىخلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر على طاقة التكرير الفنزويلية البالغة حوالي 600 ألف ب/ي



– لا سيما في شهر نوفمبر 2025 الذي شهد اندلاع حريق في وحدة التقطير التابعة لمصفاة "Petrocedeno" في مجمع "José" الصناعي التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 200 ألف ب/ي، فضلاً عن توقف عمل وحدتي "Petrororaima" و "Petromonagas" التي يبلغ إجمالي طاقتهما الإنتاجية 300 ألف ب/ي. أما في البرازيل، فقد تحسن نشاط التكرير، حيث حققت مصفاة "Refap" التابعة لشركة "Petrobras" أعلى مستويات إنتاج فصلية على الإطلاق من الغازولين والديزل من نوع (S-10) منخفض الكبريت.

وفي المقابل، ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الرابع من عام 2025 بحوالي 130 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.4 مليون ب/. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عودة مصافي التكرير إلى مستويات تشغيل أعلى بعد انتهاء أعمال الصيانة الدورية التي تجري عادة خلال الربع الثالث من العام، والارتفاع الملحوظ في الطلب الذي وصل إلى مستوى قياسي في شهر ديسمبر، مما ساهم في ارتفاع إنتاجية مصافي التكرير إلى حوالي 5.9 مليون ب/ي في نفس الشهر، وهو أعلى مستوى لها خلال عام 2025، بما في ذلك إنتاج قياسي للغازولين من نوع (BS-VI) المخصص للتصدير الذي شكل حوالي ربع صادرات الوقود الهندية في عام 2025.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الرابع 2025 بشكل طفيف بلغ نحو 50 ألف ب/ي على أساس فصلي، وقد يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تشغيل الوحدات الاحتياطية في كافة المصافي المتضررة وغير المتضررة من تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، فضلاً عن إعادة تشغيل الوحدات التي تعرضت للاستهداف بعد إصلاحها، مما ساهم في الحفاظ على مستويات تشغيل إجمالية مقاربة للمستويات الطبيعية، ومنع انخفاض أكبر في إنتاج الوقود، لا سيما في ظل تصاعد عمليات استهداف البنية التحتية للطاقة الروسية، الذي شمل كل من مصفاة «Orsk» النفطية القريبة من الحدود مع كازاخستان، وميناء "Novorossiysk" الذي تبلغ صادراته النفطية حوالي 2.2 مليون ب/ي، وخط أنابيب بحر قزوين الذي ينقل قرابة 1.5% من إمدادات النفط الخام العالمية، فضلاً عن استهداف ناقلات النفط الروسية في البحر المتوسط، والسفن والخدمات اللوجستية البحرية في منطقة البحر الأسود، ومواقع التصدير وناقلات النفط التابعة لما يُعرف بأسطول الظل، مع فرض عقوبات على شركتي "Rosneft" و "Lukoil" الروسيتين.



وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في إفريقيا بحوالي 80 ألف ب/ي على أساس فصلي، حيث استأنفت مصفاة "Tema" الحكومية في غانا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 45 ألف ب/ي، عملياتها بعد توقفها عن العمل منذ شهر أبريل 2021. وتسعى نيجيريا لتعزيز طاقة التكرير المحلية، مدرومةً بالزيادة المستمرة في إنتاج مصفاة "Dangote" ضمن خطة لمساعدةً طاقتها الإنتاجية إلى 1.4 مليون ب/ي – على الرغم من أن الإنتاج لا يزال محدوداً بسبب المشاكل التشغيلية، بينما تكافح مصافيها الحكومية القديمة للعمل دون انقطاعات، بما في ذلك مصفاة "Port Harcourt" التي ما زالت تخضع لبرنامج إعادة تأهيل وتصميم من قبل شركة البترول الوطنية النيجيرية المحدودة، بعد إعادة تشغيلها في أواخر عام 2024، كما يوضح الجدول (12) والشكل (16).

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2024 – 2025)
(مليون برميل/يوم)

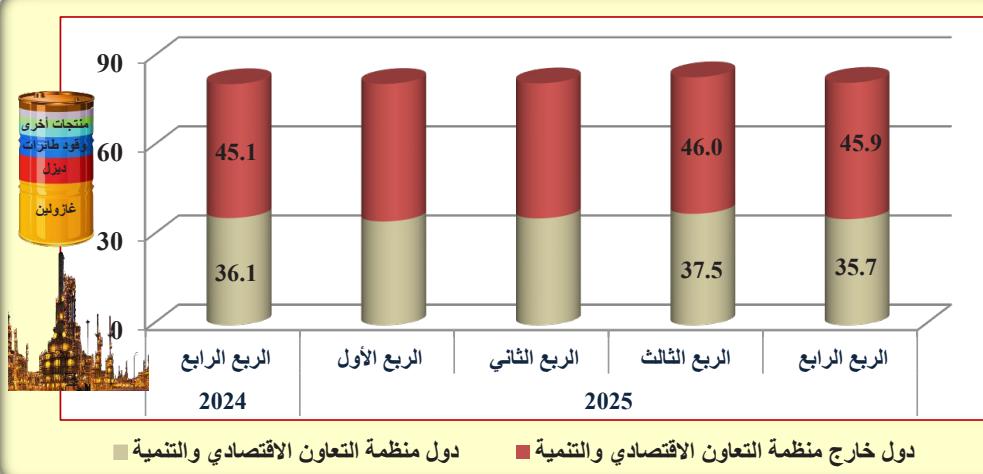
المنطقة	2025		2024		التغير عن
	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2024	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	(0.380)	(1.850)	35.7	37.5	36.1
الأمريكيتين	(0.700)	(1.520)	18.3	19.9	19.0
أوروبا	0.270	(0.420)	11.5	11.9	11.3
آسيا/المحيط الهادئ	0.050	0.090	5.8	5.7	5.8
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	0.760	(0.140)	45.9	46.0	45.1
الصين	0.810	(0.190)	14.9	15.1	14.1
الهند	0.120	0.130	5.4	5.3	5.3
دول الشرق الأوسط	0.400	(0.060)	8.3	8.4	7.9
روسيا	(0.180)	0.050	5.1	5.1	5.3
دول أمريكا اللاتينية	(0.200)	(0.250)	3.5	3.8	3.7
أفريقيا	(0.090)	0.080	2.0	1.9	2.1
دول أخرى*	(0.100)	0.100	6.6	6.5	6.7
الإجمالي العالمي	0.380	(1.990)	81.6	83.6	81.2

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبقية الدول الآسيوية وبقية دول آسيا.
المصدر: منظمة أوباك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، يناير 2026.



الشكل (16)

التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2024)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، يناير 2026.



ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2025 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات أوبك+ في إطار سياسة العودة التدريجية والمرنة لتعديلات الإنتاج الطوعية

عقدت دول أوبك+ الثمانية التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر من عام 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، ثلاثة اجتماعات خلال الربع الرابع 2025 بهدف مراجعة ظروف السوق العالمية وتوقعاتها، قررت خلالها تعديل إنتاجها بإجراء زيادة شهرية مقدارها 137 ألف ب/ي في نوفمبر وديسمبر، وتعليق زيادات الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026 بسبب التغيرات الموسمية في الطلب، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرنة الكاملة لمواصلة تعليق أو إلغاء تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية وفقاً لتطورات ظروف سوق النفط، كما يوضح الجدول (13).

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المطلوبة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية

خلال الفترة (نوفمبر 2025 – مارس 2026)

(ألف برميل/يوم)

مارس 2026	فبراير 2026	يناير 2026	ديسمبر 2025		نوفمبر 2025		السعودية
			مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	
10103	10103	10103	10103	41	10061	41	السعودية
4273	4273	4273	4273	18	4255	18	العراق
3411	3411	3411	3411	12	3399	12	الإمارات
2580	2580	2580	2580	10	2569	10	الكويت
971	971	971	971	4	967	4	الجزائر
9574	9574	9574	9574	41	9532	41	روسيا
1569	1569	1569	1569	7	1563	7	kazaخستان
811	811	811	811	4	808	4	عمان
33292	33292	33292	33292	137	33154	137	الإجمالي

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).



2. الإغلاق الحكومي الأمريكي¹¹

في الأول من شهر أكتوبر 2025، شهدت الولايات المتحدة إغلاقاً حكومياً، للمرة الأولى منذ ستة أعوام مضت. وكان هذا الإغلاق هو الأطول على الإطلاق، حيث استمر لمدة 40 يوماً، لينتهي في 12 نوفمبر 2025، ويعزى ذلك إلى عدم توصل مجلس النواب والشيوخ إلى اتفاق بشأن مشروع قانون لتمديد تمويل الفيدرالية الأمريكية لما بعد نهاية السنة المالية في 30 سبتمبر 2025. حيث تم تعليق عمل عشرات الوكالات - بما في ذلك تلك المسئولة عن تنظيم وإدارة قطاع الطاقة، وتحويل 750 ألف موظف حكومي إلى إجازة غير مدفوعة الأجر، مما كلف الاقتصاد الأمريكي نحو 400 مليون دولار يومياً، وفقاً لمكتب الميزانية بالكونجرس. وقد كان لهذا الإغلاق مجموعة من التداعيات السلبية على قطاع الطاقة الأمريكي، من أبرزها:

تعطيل مشروعات الطاقة قيد التطوير: أدى الإغلاق الحكومي الأمريكي إلى تعطيل واسع في منظومة التصاريح والرخص المرتبطة بمشروعات الطاقة والبنية التحتية، حيث أوقفت وكالة حماية البيئة منح التراخيص البيئية الجديدة، مع تباطؤ ملحوظ في إجراءات مراجعة واعتماد طلبات التراخيص لمشروعات النفط، وهو ما قد يهدد بتأخير مشروعات تُعد ضرورية لتعزيز أمن الطاقة وتسريع جهود خفض الانبعاثات الكربونية، ويزيد من حالة عدم اليقين لدى شركات الطاقة بشأن المتطلبات التنظيمية المستقبلية.

توقف جمع البيانات المرتبطة بقطاع الطاقة: تسبّب الإغلاق الحكومي الأمريكي في توقف تدفق البيانات الاقتصادية الرئيسية في ظل حالة من عدم اليقين بين صانعي السياسات والمستثمرين بشأن صحة سوق العمل الأمريكي، ومسار التضخم، وقوة إنفاق المستهلكين واستثمارات الشركات. حيث قامت وزارة العمل الأمريكية بتعليق نشر تقرير الوظائف للمرة الأولى منذ عام 2013، وهو من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون للتعرف على توقعات الطلب والأسعار. كما علقت وكالة الأرصاد الجوية الوطنية والمخبرات البحثية الحكومية أنشطتها العلمية، مما حد من إمكانية التنبؤ

¹¹ الإغلاق الحكومي الأمريكي هو حالة تتوقف فيها أنشطة الحكومة الفيدرالية بشكل مؤقت جزئياً أو كلياً، بينما تستمر فقط الخدمات الحيوية مثل الأمن والرعاية الطبية الطارئة. ويحدث نتيجة عدم موافقة الكونجرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) على ميزانية الإنفاق أو على قوانين وأولويات التمويل التي تضمن استمرار عمل الوكالات الفيدرالية.



باضطرابات الطقس التي قد يكون لها انعكاساً ملحوظاً على عمليات الإنتاج. ومع غياب هذه البيانات، تراجعت قدرة صناع السياسة النقدية على اتخاذ قرارات دقيقة تدعم استقرار السوق، حيث أصبحت القرارات أكثر تحفظاً، خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة والتمويل لمشروعات الطاقة النظيفة، في ظل صعوبة تتبّع مستوى التقدّم المحرز في خضم الابتعاثات.

تأخير تمويل المشروعات ودعم الطاقة: أسفراً للإغلاق الحكومي الأميركي عن توقف أنشطة التمويل والدعم الفيدرالي لمشروعات الطاقة، حيث تم تجميد برامج التمويل والمساعدات الحكومية الموجهة للبنية التحتية للطاقة، وتأخرت إجراءات صرف القروض والمنح الخاصة بمشروعات التحول نحو الطاقة النظيفة وكفاءة استهلاك الطاقة.

وتتوافق تلك التداعيات مع أنماط الإغلاقات الحكومية السابقة، التي كان لها آثاراً ملموسة على الاقتصاد ومشروعات الطاقة والبنية التحتية. فقد أسفراً للإغلاق الحكومي الممتد بين عامي 2018 و2019، عن خسائر اقتصادية قدّرت بنحو 11 مليار دولار، إضافة إلى تعطيل مراجعة المشروعات البيئية وتأجيل إصدار تراخيص جديدة. كما شهدت الإغلاقات الحكومية الأقصر زمنياً آثار مشابهة، حيث أدى إغلاق استمر قرابة 20 يوم عمل في عام 2018 إلى إرجاء تنفيذ المراحل النهائية لعدد من مشروعات البنية التحتية إلى مدة تراوحت بين ثلاثة وأربعة شهور.

وبشكل عام، تمتد تداعيات الإغلاقات الحكومية الأميركيّة إلى أسواق الطاقة العالمية، نظراً للمكانة المحورية التي تحظى بها الولايات المتحدة في تلك الأسواق. حيث قد يؤدي استمرار تعطل الوكالات الفيدرالية وتأخير إصدار التراخيص وتمويل المشروعات إلى تباطؤ نمو الإمدادات الأميركيّة، مما ينعكس سلباً وبشكل ملموس على استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية.

3. تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأميركيّة وفنزويلا

واجه قطاع الطاقة في فنزويلا – إحدى الدول الخمس المؤسسة لمنظمة أوباك – تحديات عديدة خلال الأعوام الأخيرة، وتضاعف دورها كلاعب رئيسي في أسواق النفط العالمية. حيث تشير التقديرات الرسمية في فنزويلا إلى امتلاكها أكبر احتياطيات من النفط الخام في العالم يُقدر إجماليها بنحو 303.2 مليار برميل، تتركز في حزام "Orinoco"، ومعظمها من النفط الخام الثقيل (87%).



والذي يحتاج إلى خلطه بالنفط الخام الخفيف أو بإضافات كيميائية لتسويقه تجاريًّا. وبغض النظر عن تلك الاحتياطيات الضخمة التي قد يكون مبالغ في تقديرها بعض الشيء، فقد انخفض إنتاج فنزويلا من النفط الخام بشكل حاد، حيث تراجع من ذروته البالغة نحو 2.9 مليون ب/ي في عام 2010، ليصل إلى أدنى مستوى له وهو 570 ألف ب/ي فقط في عام 2020، أي بنسبة انخفاض تزيد عن 80%， متأثرًا بنقص الاستثمارات والمشاكل الفنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن العقوبات الأمريكية على هذا القطاع الحيوي. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع الإنتاج تدريجياً ليقترب من حوالي 1 مليون ب/ي خلال عام 2025، بدعم من مبيعات السوق السوداء.

ولم يختلف الأمر بالنسبة لصادرات فنزويلا من النفط الخام والمنتجات النفطية، حيث تراجعت من أعلى مستوياتها البالغة 2.4 مليون ب/ي في عام 2015، لتصل إلى حوالي 515 ألف ب/ي فقط في عام 2021، قبل أن تشهد تعافيًّا نسبيًّا مسجلة مستوى 921 ألف ب/ي في شهر نوفمبر 2025، تزامناً مع ارتفاع وارداتها من النافتا لاستخدامها كمحفف لإنتاجها من النفط الثقيل جداً وإنتاج الغازولين المحلي. أما فيما يخص وجهة تلك الصادرات، فقد استحوذت الولايات المتحدة والصين والهند وإسبانيا على الجزء الأكبر منها خلال الفترة قبل عام 2020، حيث كان توزيع الصادرات متساوياً نسبيًّا بين هذه الدول الأربع. واعتباراً من عام 2025، أُجبرت العقوبات الأمريكية الصادرات النفطية الفنزويلية على التوجه إلى الصين التي استحوذت على الحصة الأكبر بلغت نحو 81% خلال الربع الثالث من عام 2025، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود الأمريكية المفروضة على قطاع النفط الفنزويلي، التي حدت من قدرة فنزويلا على الوصول إلى أسواق أخرى متعددة. ونتيجة لذلك، اتجهت غالبية الشحنات إلى الصين، التي تُعد الشريك التجاري الأكثر استعداداً لشراء النفط الفنزويلي رغم التحديات اللوجستية والمالية، مما جعلها الوجهة شبه الوحيدة للصادرات خلال تلك الفترة. وفي المقابل، انخفضت صادرات النفط الخام الفنزويلي إلى أوروبا بنسبة 75% خلال عام 2025.

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت سلسلة من العقوبات على قطاع النفط في فنزويلا خلال الفترة (2019 – 2021)، استهدفت بشكل رئيسي شركة النفط الوطنية "PDVSA - Petróleos de Venezuela, S.A."، من خلال حظر التعاملات المالية المتعلقة بالنفط الفنزويلي، وتجميد أصول الشركة في الخارج، ومنع الشركات العالمية من شراء النفط الخام الفنزويلي أو تقديم



خدمات لوجستية وتمويلية له دون تراخيص خاصة. وفي عام 2022، خففت الإدارة الأمريكية بعض من تلك العقوبات، حيث تم السماح لشركة "Chevron" بإنتاج وتصدير النفط الفنزويلي بشرط توجيه تلك الصادرات حصرياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومنحت وزارة الخزانة الأمريكية في أواخر عام 2023 ترخيصاً واسع النطاق سمح لشركة النفط الوطنية الفنزويلية باستئناف جزء كبير من نشاطها، بما في ذلك تصدير النفط الخام إلى أسواق مختلفة والتعامل مع شركات دولية في مجالات الإنتاج والخدمات اللوجستية والطاقة. وفي شهر أبريل 2024، تم الإعلان عن عدم تجديد هذا الترخيص، ما أعاد فعلياً معظم القيود على قطاع النفط الفنزويلي، مع السماح فقط لبعض الشركات الأجنبية بالعمل وفق تراخيص طاقة فردية محدودة وصارمة، تسمح بأنشطة معينة دون تحويل أي عوائد مالية إلى حكومة فنزويلا. وفي أواخر شهر يوليو 2025، سمحت الإدارة الأمريكية لشركة "Chevron" مرة أخرى وبعض الشركات الأوروبية، باستئناف نشاطها في فنزويلا بموجب تراخيص محدودة، ما أتاح تصدير النفط الخام الفنزويلي إلى الولايات المتحدة بكميات معتدلة وصلت إلى حوالي 150 ألف ب/ي في شهر نوفمبر 2025.

يأتي ذلك قبل أن تتصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا في نهاية شهر نوفمبر 2025، مع إعلان الرئيس الأمريكي عن إغلاق المجال الجوي فوق فنزويلا ومحيطها بالكامل، واعتراض ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات التي تدخل فنزويلا وتعادرها، وهو ما كان له انعكاسات ملموسة على أسواق النفط العالمية، على الرغم من أن إنتاج فنزويلا من النفط الخام لا يتعدى نسبته حوالي 1.5% من إجمالي الإنتاج العالمي، حيث إن جودته فريدة - أكثر من 67% من الإنتاج هو من النفط الخام الثقيل.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن حدوث أي انخفاض في إنتاج النفط الخام الفنزويلي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحوض المحيط الهادئ - مع اعتماد الصين والهند على الإمدادات الثقيلة، فضلاً عن ارتفاع علاوات أسعار خام دبي (مثلاً للفوتو المتوسطة) مقارنة بخام برنت (مثلاً للفوتو الخفيفة)، وارتفاع أسعار الخامات الثقيلة الأخرى مقارنة بالخامات الخفيفة. من جانب آخر، يمثل نقص إمدادات النفط الخام الثقيل تحدياً كبيراً للمصافي الأمريكية، لا سيما تلك الواقعة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي الذي يضم أكثر من 55% من إجمالي طاقة التكرير، نظراً لكون وحداتها مصممة



لمعالجة خامات النفط الثقيل بكفاءة لإنتاج дизيل ووقود البحري. وبما أن معظم النفط الخام الأمريكي المنتج محلياً يُعد خفيفاً ومنخفض الكبريت، فإن استخدامه كبديل مباشر لا يتناسب مع متطلبات هذه المصافي، مما يستوجب إجراء تعديلات تشغيلية معقدة واستثمارات رأسمالية كبيرة، فضلاً عن تأثيره السلبي على همامش الربح، الأمر الذي دفع المصافي الأمريكية إلى التوجه لتعويض نقص إمدادات النفط الخام الفنزويلية من خلال تنوع مصادرها، حيث برزت كندا كمصدر رئيسي للنفط الثقيل، فضلاً عن أمريكا الجنوبية ودول الشرق الأوسط.

وارتفعت واردات زيت الوقود إلى ساحل خليج المكسيك في محاولة لتعويض الفجوة المتزايدة الناتجة عن انخفاض تدفقات النفط الخام الثقيل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصافي التكرير الواقعة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي صُنمت لمعالجة النفط الخام الثقيل، وعند نقص إمدادات منه، تتجه تلك المصافي إلى زيادة إنتاج زيت الوقود الذي يمكن معالجته في الوحدات الثانوية لتحويله إلى منتجات ذات قيمة أعلى مثل الغازولين والديزل، غير أن هذا الإجراء لا يعوض بالكامل كفاءة التشغيل التي توفرها إمدادات النفط الخام الثقيل. ومن جانب آخر، فإن حدوث نقص كبير في إمدادات النفط الخام الفنزويلي يؤدي إلى ارتفاع أسعار дизيل الذي يُعد مدخلًا رئيسيًا في جميع الصناعات تقريباً، لا سيما وأن أنواع النفط الخام الثقيلة الحامضة في فنزويلا مناسبة تماماً لإنتاج дизيل.

4. ارتفاع أسعار ناقلات النفط الخام إلى أعلى مستوياتها منذ عدة أعوام

بلغت أسعار شحن ناقلات النفط الخام أعلى مستوياتها منذ عدة أعوام في نهاية عام 2025، نتيجة لزيادة الطلب على شحنات النفط الخام، لا سيما من المشترين في شرق آسيا، مما حد من عدد الناقلات المتاحة. وفي شهر نوفمبر 2025، بلغت أسعار ناقلات النفط العملاقة (VLCCs)¹² المغادرة من منطقة الخليج العربي أعلى مستوياتها منذ صيف عام 2020، بينما بلغت أسعار ناقلات (Suezmax)¹³ أعلى مستوياتها منذ شهر نوفمبر 2022 للسفن المتوجهة إلى ساحل الخليج الأمريكي، وأعلى مستوياتها منذ شهر يناير 2023 للسفن المتوجهة إلى البحر الأسود.

¹² تحمل ما بين 1.9 و 2.2 مليون برميل من النفط الخام، وتحتاج عادةً إلى خطوط النقل لمسافات طويلة.

¹³ تحمل حوالي 1 مليون برميل، وهي مصممة لخطوط النقل متوسطة الطول، وتحتاج أكبر السفن القادرة على عبور قناة السويس.



وفي هذا السياق، تشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن إنتاج النفط الخام شهد ارتفاعاً في منطقة الخليج العربي مدفوعاً بزيادة إنتاج منظمة أوبك، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب على النفط الخام من دول المنطقة، لترتفع أسعار ناقلات النفط العملاقة بنسبة 118% على أساس سنوي من الخليج العربي إلى ساحل الخليج الأمريكي في نوفمبر 2025، كما ارتفعت أسعار الناقلات من الخليج العربي إلى آسيا بنسبة 139%， وفقاً لشركة "Argus" لتتبع حركة الناقلات. وتتجذر الإشارة إلى أن شهري أكتوبر ونوفمبر عادة ما يشهدان طلباً موسمياً مرتفعاً، حيث تقوم دول شرق آسيا بتكوين مخزونات من زيت التدفئة والديزل، فضلاً عن تلبية الطلب الزراعي خلال موسم الحصاد في الخريف، مما كان له دور في ارتفاع أحجام الشحن من دول الخليج العربي إلى ذروتها في شهر أكتوبر 2025، اتجهت بشكل أساسي إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لشركة "Vortexa" لتتبع تدفقات البضائع البحرية.

وارتفعت أسعار ناقلات "Suezmax" من ساحل الخليج الأمريكي إلى أوروبا في شهر نوفمبر 2025 بنسبة 107% على أساس سنوي، وارتفعت أسعار الشحن من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط بنسبة 102%， وأدت زيادة الطلب على النفط في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا إلى ارتفاع أسعار الناقلات المغادرة من ساحل الخليج الأمريكي. وهنا تتجذر الإشارة، إلى أنه منذ عام 2022، حدت العقوبات المفروضة على روسيا من نقل النفط الخام الروسي إلى أوروبا. ومع حظر الاتحاد الأوروبي لواردات النفط الخام من روسيا، زادت أوروبا وارداتها النفطية من ساحل الخليج الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار ناقلات النفط من ساحل الخليج الأمريكي إلى أوروبا. كما تسببت هذه التحولات التجارية في زيادة متوسط المسافة التي يقطعها النفط الخام، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الشحن. وفي عام 2025، أدت العقوبات الجديدة التي فرضت على قطاع الطاقة الروسي إلى تغيير أنماط استيراد الهند، حيث قاصلت وارداتها من النفط الروسي عبر أسطبل الظل، وفي المقابل ارتفعت وارداتها من منطقة الخليج العربي، الأمر الذي زاد من حدوث نقص ملحوظ في سوق شاحنات النفط الخام العاملة في الخليج العربي.



رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوبك خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 627 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 17.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.6 مليون ب/ي على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إمدادات النفط الخام من السعودية والإمارات والكويت والجزائر والعراق، تزامناً مع قرار دول أوبك+ التي أعلنت عن تعديلات إضافية طوعية في أبريل ونوفمبر 2023، بتعديل إنتاجها بالزيادة بمقدار 137 ألف ب/ي على أساس شهري خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر)، كما يوضح الجدول (14) والشكل (17).

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2025-2024)*

قيمة الصادرات (مليار دولار)	كمية الصادرات (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2024	النوع
107.8	15.848				2024
110.1	16.840				الربع الثالث 2025
103.8	17.467				الربع الرابع*
(6.4)	0.627				النوع
(4.1)	1.618				النوع

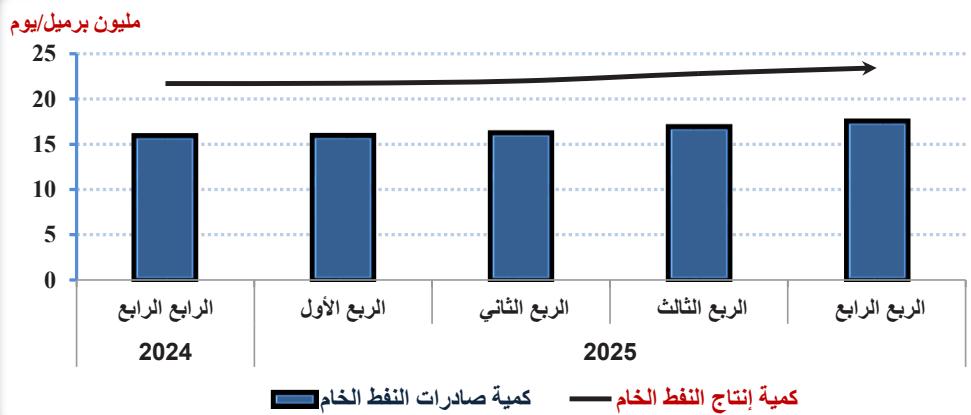
* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقييم قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية ل الصادرات النفط سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقاريرات أولية.

الشكل (17)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بتصديراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك،
(2025-2024)



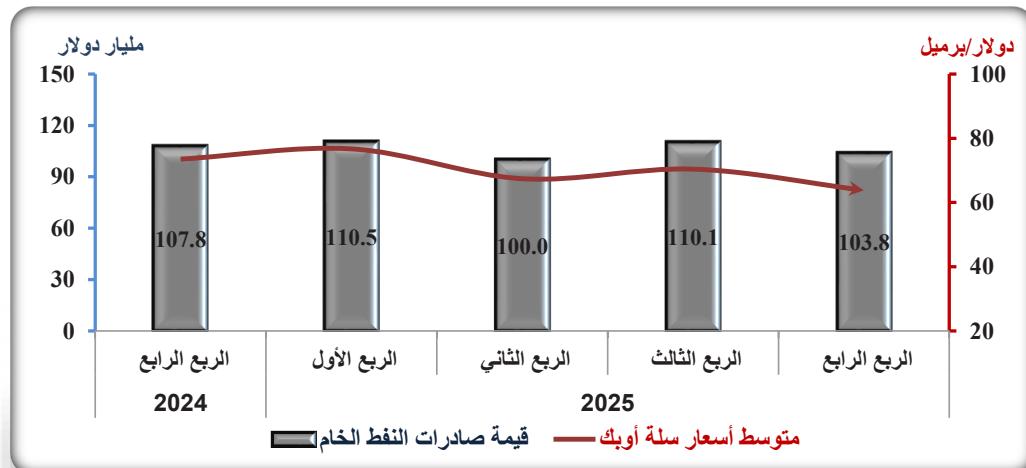
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية للنفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2025 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع، في حين كان لارتفاع كمية الصادرات دوراً في الحد من هذا الانعكاس. حيث انخفضت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 6.4 مليار دولار، أي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 103.8 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 4.1 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 3.8% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (15) والشكل (18).



الشكل (18)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك،
(2025-2024)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألفت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2025. حيث كان الانخفاض العائدات النفطية تأثيراً سلبياً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي في الدول الأعضاء، مما زاد من الانعكاسات السلبية للبيئة الجيوسياسية العالمية غير المستقرة. أما على الجانب الإيجابي، فقد تلقى الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء دعماً من استمرار التزامها بالإصلاحات الاقتصادية، المتمثل في نمو القطاع غير النفطي. ويتوقع استقرار نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوابك+¹⁴ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية في شهري أبريل ونوفمبر 2023، بتعليق زيادات إنتاجها من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2026، مما سيكون له دور في الحفاظ على مستويات مستقرة من الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

¹⁴ تضم مجموعة أوابك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات وال العراق والجزائر والبحرين.



خامساً: الأفق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض المتوسط السنوي لأسعار خام غرب تكساس الأمريكي إلى نحو 52.2 دولار/برميل في عام 2026، نتيجة التوقعات بزيادة إمدادات النفط الخام العالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع المخزونات النفطية العالمية – لا سيما المخزونات العائمة. ويحيط بذلك التوقعات قدر كبير من عدم اليقين، مرتبطة بمخاوف تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا الذي قد يؤدي إلى حدوث ضغوط تصاعدية على أسعار النفط، في حين قد تفرض السياسات التجارية غير المستقرة ضغوطاً هبوطية عليها. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط الخام (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس الأمريكي) سينخفض إلى حوالي 62.1 دولار/برميل في عام 2026، إلا أن ارتفاع تكلفة إنتاج النفط في بعض الدول، وتوجه الصين إلى زيادة مخزوناتها الاستراتيجية، وقرارات دول أوبك+، قد يحد من هذا الانخفاض.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون في الربع الأول 2026 بنحو 0.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 54.3 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2026 بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 54.8 مليون ب/ي، وستكون المحركات الرئيسية لهذا الارتفاع هي البرازيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية في عام 2026 بحوالي 1.4 مليون ب/ي مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 107.7 مليون ب/ي. وستكون المحركات الرئيسية لهذا النمو هي دول أوبك+، ودول أمريكا الجنوبية – لا سيما البرازيل بدعم من بدء تشغيل وحدتي إنتاج وتخزين وتفریغ عائمهتين في حقل "Buzios"، وغيانا بدعم من بدء تشغيل مشروع "Uaru" المتوقع أن يضيف نحو 250 ألف ب/ي من الإمدادات، والأرجنتين بدعم من استمرار نمو إنتاج حقل "Vaca Muerta" أحد موارد النفط غير التقليدية القليلة التي تستخدم تقنيات التكسير الهيدروليكي، والتي تنتج كميات كبيرة من النفط الخام الصخري خارج الولايات المتحدة الأمريكية.



3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 105.6 مليون ب/ي. حيث يتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.2 مليون ب/ي، انعكاساً للتراجع الكبير المتوقع في طلب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا. في حين يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 200 ألف ب/ي، وسيكون الداعم الرئيسي لهذا الارتفاع هو الدول الآسيوية (باستثناء الصين والهند) ودول أوراسيا (باستثناء روسيا).

وبشكل عام، تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى نمو إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2026، بمعدل 1.3% مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2025، ويصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ نحو 106.5 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.3% فقط ليصل إلى نحو 46.1 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.1% ليصل إلى 60.4 مليون برميل/يوم – مع استحواذ الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – على الجزء الأكبر من النمو المتوقع. وسيكون نمو الطلب العالمي على النفط مدفوعاً بشكل رئيسي بالطلب القوي على السفر الجوي وتزايد حركة النقل البري، بما في ذلك النقل بالشاحنات، فضلاً عن النشاط الصناعي والإنشائي والزراعي في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن تساهم إضافات الطاقة الإنتاجية وهوامش الأرباح المرتفعة لصناعة البتروكيمياويات في نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2026.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أشارت إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال ينمو بمعدل أقل مقارنة بالعقد السابق لجائحة فيروس كورونا (2010-2019). ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2026 بحوالي 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 104.8 مليون ب/ي، مدفوعاً بشكل شبه كامل بالطلب على النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لا سيما الدول الآسيوية.



تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: مخاوف تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا – وما يرتبط بها من تشديد وفرض عقوبات على الإمدادات من إيران وروسيا، والمخاوف بشأن تنامي اضطرابات السياسات التجارية الأمريكية – وما يرتبط بها من إمكانية انخفاض أحجام التجارة العالمية وتفاقم التضخم، ومن ثم تراجع أداء الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على النفط. وفي هذا السياق، تواصل دول أوبك+، ومن ضمنها ست من الدول الأعضاء في منظمة أوبك، جهودها الدؤوبة الهدافة إلى تحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية من خلال تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة في تغيير سياساتها الإنتاجية.

سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الرابع الأول من عام 2026

1- قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

✓ قرار دول أوبك+ الثماني (السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان) بمواصلة تعليق زيادات الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026، بسبب العوامل الموسمية.

2- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على آفاق الإمدادات النفطية العالمية

✓ تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وما يرتبط بها من مخاوف بشأن التداعيات على تدفقات النفط الخام الإيراني وحركة الشحن بمضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي 20 مليون ب/ي.

✓ استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 30 مليون برميل من النفط الخام الفنزولي، مع التوجه للسيطرة على مبيعات النفط الفنزولي وعائداته إلى أجل غير مسمى.

✓ استمرار توسيع التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا - وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، وأربع ناقلات في البحر الأسود كانت في طريقها لتحميل النفط الخام من محطة التصدير "consortium" التابعة لخط أنابيب بحر قزوين قبالة الساحل الروسي، فضلاً عن احتجاز الولايات المتحدة الأمريكية لناقلة نفط روسية.



3- السياسات التجارية الأمريكية وانعكاساتها على آفاق الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

- ✓ تهديد الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على دول الاتحاد الأوروبي التي تعارض استحواذ الولايات المتحدة على جزيرة جرينلاند الدنماركية، اعتباراً من فبراير 2026، ترتفع إلى 25% في شهر يونيو من نفس العام، في حال عدم التوصل إلى اتفاق.
- ✓ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على أي دولة تتعامل تجاريًّا مع إيران، بما في ذلك الصين أكبر مستورد للنفط الخام الإيراني.
- ✓ خفض الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الهند في إطار اتفاق تجاري مؤقت، مقابل توقفها عن شراء النفط الروسي منخفض السعر.

4- الاضطرابات غير المتوقعة في الإمدادات

- ✓ تراجع إنتاج النفط الخام الأمريكي بنحو 2 مليون ب/ي وسط العاصفة "Fern" التي أدت إلى توقف كامل ل الصادرات ساحل الخليج الأمريكي، مع توقع تعرض الولايات الأمريكية لموجة برد قياسية قد تؤدي إلى اضطراب الإنتاج وارتفاع الطلب على وقود التدفئة.
- ✓ التوقف المؤقت لإنتاج حقل Tengiz و Korolev النفطيين في كازاخستان، بسبب عطل شبكات توزيع الطاقة، مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط الخام عبر خط أنابيب بحر قزوين.





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)